

المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر

لكلية الحقوق – جامعة المنصورة



الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية

في الفترة من ١ – ٢ إبريل ٢٠٠٩
بقاعة السنهورى بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

بمحت بعنولان

إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني
ودورها في امتصاص الثاني لازمة الأول الراهنة

إعرارو

د/ رضا فتحي علي المنسي

مدرس الاقتصاد والمالية العامة
المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي
برأس البر

مقدمة

الأصل أن أدوات الاقتصاد المالي والتي من أهمها الأسهم والسندات والنقود أوجدتها الضرورة في مراحل تاريخية مختلفة كي تسهل عمليات التبادل على الأصول العينية وتيسر التعاون المشترك بين البشر. ورغم أن أصل علاقة الأصول المالية بالأصول العينية هي علاقة التابع بالمتبوع، إلا أن عدداً من المناقشات الكامنة في الاقتصاد العالمي أوجدت انفصاماً بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني. وقد كشفت الأزمة المالية العالمية الراهنة عن وجود عيوب هيكلية في الاقتصاد المالي أدت إلى استحداث إشكاليات برزت على سطح العلاقة بين الاقتصادين. وكانت محصلة هذه المناقشات وهذه العيوب تحول الأصل (الاقتصاد العيني) إلى استثناء والاستثناء (الاقتصاد المالي) إلى أصل؛ وهو ما أحدث آثاراً سلبية على الاقتصاد العيني (الحقيقي) تختلف المؤشرات حول تقديراتها، وإن كانت تجمع على ضخامتها.

ويسعى هذا البحث لرصد الإشكاليات المتعددة بين الاقتصادين المالي والعيني، سواء نتجت من المناقشات الكامنة في الاقتصاد العالمي أو من العيوب الهيكلية في النظام المالي العالمي، ثم رصد الأثر الذي أحدثته هذه الإشكاليات على الاقتصاد العيني إلى الوقت الذي تم فيه إنجاز البحث، مع استشراف سيناريوهات امتصاص الاقتصاد العيني للأزمة المالية الراهنة في الأجلين القصير والمتوسط. وسينهج البحث المنهج الاستنباطي بالوصول إلى العموميات من خلال الجزئيات. وقد واجه البحث صعوبة كبيرة تتمثل في الزخم الكبير في التفاصيل والبيانات والمؤشرات المتعلقة بموضوعه التي تتفق مرة وتختلف مرات. وقد نجح البحث للتغلب على هذه الإشكالية المنهج الآتي:

1. فيما يتعلق بالزخم الكبير في البيانات والمؤشرات المتعلقة بالتأثير الذي أصاب الاقتصاد العيني من جراء الأزمة، فإن البحث سيركز على التأثير الذي حدث للاقتصاديات العينية لعينة من الدول وهي أكثر الدول ثراءً في مناطق مختلفة من العالم ولعينة من الشركات المتعددة (المتعدية الجنسيات)؛ وهو ما سيعطي انطباعاً كاملاً عن مجمل الاقتصاد العالمي؛ لأن التأثير إن كان سلبياً على الدول والشركات عينة البحث بدرجة معينة فإنه سيكون سلبياً بدرجة أكبر على باقي الدول الأقل ثراءً والشركات الأصغر حجماً.
2. وفيما يتعلق بالاختلاف بين قيم البيانات والمؤشرات، فقد اعتمد البحث على البيانات الرسمية دولياً ومحلياً، وإذا حدث بينها اختلاف فسيوردها البحث بقيمها المختلفة حتى نتوصل إلى صيغة تقريبية للأثر الذي أصاب الاقتصاد العيني جراء الأزمة.

ويفترض البحث فرضية رئيسة تتمثل في وجود علاقة توازي بين إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني وبين حالة الاقتصاد العيني. فكلما زادت حدة هذه الإشكاليات ساءت حالة الاقتصاد العيني والعكس.

وسيتم تقسيم البحث إلى فصلين، يتناول الفصل الأول إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، في حين يتناول الفصل الثاني تشخيص وسيناريوهات امتصاص الاقتصاد العيني لأزمة الاقتصاد المالي الراهنة. وسيتم التعرض في فصل تمهيدي لمفهوم الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني:

فصل تمهيدي:

مفهوم الاقتصاد العيني

والاقتصاد المالي.

الفصل الأول:

إشكاليات العلاقة بين

الاقتصاد المالي والاقتصاد

العيني.

الفصل الثاني:

تشخيص وسيناريوهات

امتصاص الاقتصاد العيني

لأزمة الاقتصاد المالي

الراهنة.

فصل تمهيدي

مفهوم الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي:

يتعلق الاقتصاد العيني (الحقيقي) بالأصول العينية **Real Assets** التي تتمثل في كل الموارد الحقيقية التي تشيع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية كالطعام والملابس) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية كالعدد والآلات). وإذا كان الاقتصاد العيني يمثل القيمة الحقيقية للاقتصاد وأساس حياة البشر، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن الاقتصاد العيني لا يكفي وحده بل لا بد أن يُزود بأدوات مالية تسهّل عمليات التبادل المتعلقة بالأصول العينية وتيسر التعاون المشترك. وأخذت الأدوات المالية عبر الزمن مراحل وتطورات حتى وصلت إلى أهمها وأشهرها في العصر الحديث وهي الأسهم (التي تمثل حق الملكية على بعض الموارد كالمصانع والشركات)، والسندات (التي تمثل حق الدائنية تجاه مدين معين)، والنقود (التي تعطي حائزها حق الحصول على أي سلعة أو خدمة من الاقتصاد). وليست للأصول المالية قيمة في حد ذاتها وإنما تعبر عن قيمة ما ترمز إليه وما تعكسه من الاقتصاد العيني، ولا تولّد دخولاً بذاتها، وإنما تسهل من توليد الأصول العينية للدخول^(١).

وإذا كان تطور الأصول المالية بدأ بظهور النقود، إلا أن البشرية اكتشفت أيضاً أن الكفاءة الاقتصادية تزداد كلما اتسع حجم المبادلات ولم يعد قاصراً على عدد محدود من الأفراد أو القطاعات، فالقابلية للتداول **Negotiability** ترفع القيمة الاقتصادية للموارد. ومن هنا ظهرت أهمية أن تكون الأصول المالية التي تمثل الملكية (الأسهم) والأصول المالية التي تمثل الدائنية (السندات) قابلة للتداول.

وقد تطورت أشكال الأصول المالية المثلثة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المساهمة، كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والسندات. ومع اكتسابها خاصية القابلية للتداول، أصبحت هذه الأصول أشبه بحقوق عامة على الاقتصاد القومي. وساعد وجود هذه الأصول المتنوعة على انتشار وتوسع الشركات وتداول ملكيتها وزيادة قدرتها على الاستدانة.

ولكن الأمر لم يقتصر على ظهور هذه الأصول المالية الجديدة (أسهم وسندات وأوراق تجارية) بل ساعد على انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية قوية تصدر هذه الأصول باسمها وأدى تمتعها بثقة الجمهور إلى زيادة تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهور. فمن ناحية ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية مما أعطى المتعاملين درجة من " الثقة " في سلامة هذه الأصول المالية المتداولة فيها، ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك بوجه خاص) حين تتدخل في عمليات التمويل فإنها تحل، في الواقع، مديونية هذه البنوك التي تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور، محل مديونية عملائها. فالعميل يتقدم للبنك للحصول على تسهيل أو قرض، ومديونية هذا العميل للبنك تستند إلى ملاءته المالية والثقة فيه، ولكن ما أن يحصل العميل على تسهيل البنك فإنه يتصرف في هذا " التسهيل " كما لو كان نقوداً لأن البنوك تتمتع بثقة عامة في الاقتصاد. وهكذا فإن البنوك تحول المديونيات الخاصة للعملاء إلى مديونيات عامة نتيجة لما تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور فيقبل عليها المتعاملون لأنهم يتقنون في هذه البنوك.

فالاقتصاد المالي، والحال كذلك، يتكون من أدوات ومؤسسات مالية. فهناك أولاً مجموعة من الأدوات المالية في شكل رموز من حقوق ملكية أو دائنية أو غير ذلك من الالتزامات على أصول الاقتصاد العيني من موارد طبيعية أو بشرية. كذلك هناك العديد من المؤسسات التي تتعامل في هذه الرموز (الأصول المالية) بالإصدار والتداول والتقييم والترويج. وهكذا فالحديث عن الاقتصاد المالي أو القطاع المالي هو حديث عن رموز (أصول مالية) ومؤسسات تتعامل في هذه الرموز^(٢).

(١) انظر في ذلك مقالنا المعنون بـ " الاقتصاد المالي - الاقتصاد العيني .. إشكالية العلاقة "، صحيفة جامعة الملك سعود الأسبوعية (رسالة الجامعة)، ع ٩٦٦، ١٠ / ١ / ٢٠٠٩، ص ١٧.

(٢) د/ حازم الببلاوي، " عن الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم "، جريدة المصري اليوم، ٤ / ١٠ / ٢٠٠٨.

الفصل الأول

إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني

يمكن وصف العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني في أمرين: الأول، وجود أسباب في بنيوية الاقتصاد العالمي أدت إلى انفصام الاقتصاد المالي عن الاقتصاد العيني، والثاني: وجود عيوب هيكلية في الاقتصاد المالي أدت إلى استحداث إشكاليات ظهرت على سطح العلاقة بين الاقتصادين:

المبحث الأول:

أسباب انفصام الصلة
بين الاقتصاد المالي
والاقتصاد العيني.

المبحث الثاني:

إشكاليات الاقتصاد
المالي المؤثرة على الاقتصاد
العيني.

المبحث الأول

أسباب انفصام الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني

إذا كان من سبب عام يوضح سبب هذا الانفصام فإنه يتمثل في عبارة واحدة وهي: " اختلال التوازن الذي قادت إليه الليبرالية الجديدة خلال ربع قرن من هيمنتها علي صانعي القرار العالمي"^(١). ويمكن تفصيل هذا السبب العام في الأسباب الآتية:

أولاً: فقدان التوازن بين الحكومات والأسواق:

فسياسة كف اليد التي أطلقتها الريغانية عام ١٩٨٠ لم تقف عند حد تخليص الدولة من ممولاتها الزائدة كما يزعم، بل أفقدتها دورين أساسيين من أدوارها: دور الضامن الأخير لعمليات الاستثمار والإنتاج عند اضطراب البيئة الاقتصادية الكلية، ودور الموجه لحركة رأس المال والمراقب لأداء الأسواق. إن نهاية هذين الدورين زاد من حدة الانفصام بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي، فبات هذا الأخير يمتلك قدرة دفع خاصة به، لا تمت بصلة بتمويل عمليات إنتاج السلع والخدمات كما هو مفترض، إلي حد باتت معه تحركات رأس المال في العالم تساوي أكثر من مئة ضعف القيمة الإجمالية لحركة التجارة الدولية والاستثمارات المباشرة، والتي لا تتجاوز ١٣ تريليون دولار سنوياً^(٢).

ثانياً: تركيز الثروة في دول الشمال:

فقد أدت آليات الاقتصاد العالمي إلى فقدان التوازن بين تركيز الثروة في دول الشمال وتركيز الإنتاج في دول الجنوب. فبحنا عن عمالة رخيصة ومدربة في ثمانينيات القرن الماضي، بدأ النظام الرأسمالي يعيد نشر الصناعات التقليدية جنوباً. وقد أصبح رأس المال في البلدان الصناعية أمام خيارين: الأول، انتقاله للاستثمار في الجنوب، والثاني: بحثه عن استثمارات بديلة في موطنه في الشمال. وترتب على ذلك أن تم توجيه معظم رأس المال الذي تم استثماره في موطنه في الشمال نحو المضاربة في البورصات والأسواق المالية بعد التطور الهائل في تقنيات المعلومات والاتصالات وبسبب النفقة العالية للاستثمار في الاقتصاد العيني في دول الشمال.

ثالثاً: عدم العدالة في توزيع الدخل:

ففي الفترة من ١٩١٧-١٩٣٩ تراوحت نسبة الدخل المخصصة للـ ١٠% الأغني في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ٤٠% إلى ٥٠% من مجمل الدخل المحلي الإجمالي الأمريكي، وطوال الفترة التالية ١٩٤٥-١٩٨١ التي تميزت بهيمنة الفكر الكييزي، انخفضت هذه النسبة إلي ٣٥%، لتعود إلي الارتفاع مجدداً إلي ٥٠% في الفترة التالية. وكان لهذا التفاوت آثار اجتماعية واقتصادية متتابة، فقد أدت تصرفات الفئات الأغني إلي خفض الميل المتوسط للدخار من حوالي ١٢% عام ١٩٨٢ إلي ٠,٢% فقط عام ٢٠٠٧ قياساً إلي الدخل المتاح للأسر الأمريكية، وزيادة الميل المتوسط للاستهلاك من ٨٨% إلي ٩٩,٨% في الفترة نفسها، وهو ما يعني أن تمويل النمط الاستهلاكي المفرط للـ ٢٠% الأكثر ثراء في الولايات المتحدة الأمريكية بات يتطلب تحويلها هائلاً للثروات نحوها، ووسائل غير عادية للحصول علي التمويل الخارجي بأي طريقة؛ وهو ما أدى إلي خلق الأدوات والكائنات المالية الخطرة، وغض الطرف عن تراكم العجز في الحساب الخارجي والميزانية الفدرالية^(٣).

وهنا تكمن مشكلة الرأسمالية في اعتقادها بأن الفئات الأعلى في سلم الدخل قادرة علي خلق طلب كاف ومتنوع، وقيادة قاطرة النمو بمفردها. وهذا غير صحيح، ففي الوقت الذي تحتكر فيه هذه الفئات الجزء الأكبر من الدخل نجد أنها تقوم بتشويه عمليات تخصيص

(١) انظر في ذلك مقالنا المعنون بـ " مصير الليبرالية الجديدة "، صحيفة جامعة الملك سعود الأسبوعية (رسالة الجامعة)، ع ٩٥٨، ١ نوفمبر ٢٠٠٨، ص ١٧.

(٢) عبد الحليم فضل الله، " الجذور الاجتماعية لأزمة السوق العالمية "، عالم التجارة ع ١٢، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٣٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٦-٣٧.

الموارد، وتذهب بالاقتصاد العالمي بعيداً عن الاستثمار في الاقتصاد العيني والمبالغة في المضاربة في الاقتصاد المالي؛ وأدى ذلك إلى جعل كل من الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني له حياته الخاصة التي لا تمت بصلة إلى حياة الآخر^(٤).

المبحث الثاني

إشكاليات الاقتصاد المالي المؤثرة على الاقتصاد العيني

لم تنتج إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني عن المتناقضات الكامنة في الاقتصاد الرأسمالي فقط وخاصة انعدام التوازنات بأنواعها المختلفة، وإنما نتجت كذلك عن عيوب هيكلية في الاقتصاد المالي نفسه أدت إلى استحداث إشكاليات أخرى برزت على سطح العلاقة بين الاقتصاديين.

وتعد الأزمة المالية الحالية هي أزمة نظام، فمنذ الحرب العالمية الثانية إلى السبعينيات كان هناك نظام صرف ثابت ولكن في فترة السبعينيات صار انفلات في طبع الدولارات، وأعلن الرئيس السابق ريتشارد نيكسون سنة ١٩٧١ فك الارتباط بنظام الصرف الثابت، ومنذ ذلك الوقت بدأ عصر اقتصاد مالي جديد.

وبقرار سياسي ذاتي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تقرر طباعة الدولارات حيث إنه بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ زاد الدولار ٥٥% عما كان عليه، ومن عام ١٩٧١ إلى ٢٠٠٠ زاد الدولار ٢٠٠٠%. وأصبح النظام المالي المضارب اليوم في أزمة بفعل ما يسمى بالفقاعات، وتحولت هذه الفقاعات إلى غول يلتهم القوانين التي كانت تضبط الاقتصاد الأمريكي والعالمي. وأظهرت الأزمة المالية الراهنة كم كانت هذه الفقاعات من الضخامة التي لا يمكن تصورها. فقد كانت قيمة أصول بنك ليمان براذرز قبل انهياره ٧٠٠ مليار دولار وتم شراؤها بعد انهياره بـ ٦٠ مليار دولار !!

وجاءت العوالة لتعمق من البعد الأيديولوجي للأزمة، فقد كانت الولايات المتحدة تعيش على تدفقات مالية خارجية تصل إلى ثلاثة مليارات دولار يومياً تأتي من الصين والخليج ودول أخرى، وهو ما يجعلها تعاني خللاً هيكلياً، حيث إن اقتصادها يعيش طفيلياً على الاقتصادات الأخرى، وهو ما جعلها أكثر بلداناً مديناً في العالم^(١).

وبتفصيل الأزمة الأيديولوجية في النظام المالي العالمي والتي أدت إلى استحداث إشكاليات جديدة على سطح العلاقة بين الاقتصاديين المالي والعيني، نجد أنها تتمثل في العناصر الآتية:

أولاً: تجاهل اعتبارات الحدود المعقولة للرافعة المالية:

أشرنا إلى أن هناك نوعين من الأصول المالية، أصول تمثل الملكية وأصول تمثل المديونية. أما الأصول التي تمثل الملكية فهي أساساً ملكية الموارد العينية من أراضي ومصانع وشركات وهي تأخذ عادة شكل أسهم. وبالنسبة لهذا الشكل من الأصول المالية فهناك - عادةً - حدود لما يمكن إصداره من أصول للملكية. وإذا كان يمكن المبالغة بإصدار أسهم بقيم مالية مبالغ فيها تزيد عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها، إلا أن الأمر يظل محدوداً لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية.

أما بالنسبة للشكل الآخر للأصول المالية وهو المديونية، فيكاد لا توجد حدود على التوسع فيها. وهنا أصل المشكلة، فقد بلغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول للمديونية. وهي ليست مجرد مديونيات فردية وإنما تأخذ عادةً شكل مديونيات قابلة للتداول في الأسواق المالية، وبالتالي فهي أشبه بالمديونيات العامة، فهي جزء من الثروة المالية. وكانت التجارب التاريخية السابقة قد تطلبت ضرورة وضع الحدود على هذا التوسع في الإقراض. ومن هنا استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية على ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة. فالمدِين يجب أن يمتلك حداً أدنى من الثروة حتى يستدين خاصة من المؤسسات المالية، وأن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية. ولذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض - وبالتالي

(٤) د/ رضا المنسي، "الاقتصاد المالي - الاقتصاد العيني .. إشكالية العلاقة"، مرجع سابق، ص ١٧.

(١) الأرقام منقولة من: د/ عبد الحي زلوم، الندوة الشهرية لمركز الجزيرة للدراسات الـ ٢٥ بالدوحة تحت عنوان "الأبعاد السياسية والإستراتيجية للأزمة المالية"، الاقتصادية الإلكترونية، ع ٥٥٠٠، ١/١١/٢٠٠٨.

الاقتراض - للبنوك بالألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لها. فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأس مال واحتياطي، وهذا هو ما يعرف بالرافعة المالية **Leverage**.

ورغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب، فإن ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا تخضع لرقابة البنك المركزي، ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها كما في حالة بنك **UBS**، ويقال أن الوضع بالنسبة لبنك **Lehman** كان أسوأ. وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية.

ولكن لماذا تتوسع المؤسسات المالية في الإقراض والاقتراض؟ لسبب بسيط، هو الجشع **Greed** والرغبة في تحقيق الأرباح السريعة. فمزيد من الإقراض والاقتراض يعني مزيداً من الأرباح لهذه المؤسسات، أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الإقراض، فهي لا تهم مجالس الإدارة في معظم هذه البنوك والتي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل التي يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة. ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها ومكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك. وهكذا أدى الاهتمام بالربح في المدة القصيرة إلى تعريض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة^(١)، وأصبحت الأصول العينية كسند و ضمان للإقراض والاقتراض حدثاً من التاريخ، وهو ما يعد أحد الإشكاليات التي ظهرت حديثاً على سطح العلاقة بين الاقتصاديين المالي والعيني بفعل عيوب هيكلية في الاقتصاد المالي.

ثانياً: المشتقات المالية:

لم يرجع التوسع في الإقراض فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود المعقولة للرافعة المالية لكل مؤسسة بل إن النظام المالي في الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية **Financial Derivatives**، وهو اختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءً على أصل واحد. وقد بدأت هذه الظاهرة بما يسمى " بالتوريق **Securitization**". فقد سعت المؤسسات المالية الأمريكية إلى تحويل المديونيات الخاصة بالمقترضين إلى مديونيات عامة ومن ثم المتاجرة بها من خلال صكها لسندات تمثل هذه المديونيات وهو ما سُمي بالتجارة بالديون أو التوريق. وكان أبرز صور التوريق سندات الرهن العقاري. وأخذت هذه السندات صورة أكثر خطورة سميت " بالمشتقات"، وهو ما يعني التوريق المتعدد. فالمؤسسة المالية صاحبة السند سعت إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى ب ضمان هذا السند وحولت الأخيرة الدين الذي لها إلى سند واقتضت من أخرى ب ضمان هذا السند... وهكذا. وبالتالي اشتق من دين واحد عدد كبير من السندات (المشتقات)، حتى إذا عجز المدين الأصلي (المقترض) عن السداد انهارت جميع هذه المشتقات. ولما عجز قطاع عريض من المقترضين عن السداد (في القطاع العقاري تحديداً) أفلست كثير من المؤسسات المالية وانهارت فظهرت الأزمة وانتشرت كبقعة الزيت بين المؤسسات العالمية على نطاق الكوكب بسبب المشتقات. ولا يفترق هذا الوجه عن الوجه السابق إلا في درجة الجشع **Greed** لفئة قليلة من الناس تسعى إلى تحقيق أرباح طائلة وسهلة على حساب الأغلبية والإضرار بالاقتصاد ككل^(٢).

ولا تقتصر " المشتقات " المالية على هذه الصورة من التوريق " المتعدد " بإصدار موجات من الأصول المالية بناءً على أصل عيني واحد، بل إنها أخذت صوراً أخرى وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع المستقبل. فالتعامل المالي لا يقتصر على التعامل في أصول عينية موجودة بالفعل في الحاضر، بل قد ينصرف إلى أصول محتملة سوف توجد في المستقبل. فهناك التصرفات الآجلة **Forward**، فضلاً عما يعرف " بالمستقبليات **Futures**". وقد لا يقتصر الأمر على مجرد بيع وشراء حقوق مستقبلية بل وتشمل أيضاً على خيارات **Options** تستخدم، أو لا تستخدم، وفقاً لرغبة أحد الطرفين. ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية، زاد عدد المدينين وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا عجز قطاع منهم عن السداد^(٣).

(١) منقول بتصرف من: د/ حازم البيلاوي، " عن الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم"، مرجع سابق.

(٢) د/ رضا المنسي، " الاقتصاد المالي - الاقتصاد العيني .. إشكالية العلاقة"، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣) د/ حازم البيلاوي، " عن الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم"، مرجع سابق.

ويوجد كم ضخمة من المشتقات الاستثمارية القائمة في الأسواق والتي تختلف التقديرات حول قيمتها الإجمالية، ومنها المشتقات عالية الخطورة المعروفة بمبادلات الديون **Debt Swaps** والتي تقدر بنحو ٦٠ تريليون دولار^(٤).

وأشار تقرير صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٨ إلى أن الخسائر التي تكبدتها معظم البنوك العالمية جراء أزمة الرهون العقارية تقدر بمبلغ ٩٤٥ مليار دولار. وقد تركزت هذه الخسائر فيما يلي:

- ١- هبوط أسعار العقارات.
- ٢- انخفاض قيمة الأصول المالية المرتبطة بالرهون العقارية.
- ٣- هزات البورصات التي أدت إلى انهيار الأسعار.
- ٤- خسائر الأصول المالية التي بلغت عشرات المليارات من الدولارات في بعض البنوك مثل ذلك حالة سيتي بنك **Citi bank** الذي كان أول بنك عالمي خسر في هذه الأزمة^(١).

وتقدر إحصاءات بنك التسويات الدولية حجم شهادات العرض الاستثمارية التي تم إصدارها في عام ٢٠٠٦ في أوروبا والولايات المتحدة بحوالي ١٠٠٠ مليار دولار، ثلثها تقريباً مرتبط بأصول وقروض عقارية متدنية الملاءة. وفي العام نفسه كان حجم سوق القروض الأمريكية ضعيفة الملاءة حوالي ٤٠٠ مليار دولار أي ١٨% من إجمالي حجم السوق الأمريكي^(٢). والأصل أن الاقتصاد المالي يعد خادماً للاقتصاد العيني، ولكن ما حدث أن الاقتصاد المالي على مستوى العالم أصبح أكبر ٤٠ مرة من الاقتصاد العيني في السبعينات^(٣)، ومئة مرة عام ٢٠٠٨^(٤).

وهنا يتبين لنا أن الاقتصاد العالمي مبني على وهم مستندات مالية لا أصل لها. وقيمتها مرتبطة سياسياً بحجم الطلب، في سيل من المضاربات دون تسلم فعلي للمواد. هذه الشكلية من التعامل يدحضها النظام المالي الإسلامي. فالشريعة الإسلامية تحرم التجارة بالدين ولا تعترف إلا بالأرباح التي تنتج من ممارسة حقيقية على الأصول العينية تجارة كانت أو إنتاجاً، أما الأرباح التي تتولد من الأصول المالية ذاتها - نقوداً كانت أو غيرها - في انفصام بينها وبين الأصول العينية فهي محرمة شرعاً^(٥).

هذه الشكلية من التعامل تتعارض مع النظام المالي الإسلامي. فلا يُسمح للتاجر في ظل هذا النظام إذا اشترى سلعة ولم يستلمها أن يربح فيها عن طريق بيعها بثمن أكبر، ويجوز له ذلك بعد استلامها، مع أن عملية النقل القانونية في الفقه الإسلامي تتم بنفس العقد ولا تتوقف على عمل إيجابي بعده. فالتاجر يملك السلعة بعد العقد وإن لم يستلمها، ولكنه بالرغم من ذلك لا يُسمح له بالتجار بها والحصول على ربح ما لم يستلم البضائع؛ حرصاً على ربط الأرباح التجارية بعمل، وإخراج التجارة من كونها عمل قانوني يدر ربحاً. وهكذا يوثق الاقتصاد الإسلامي الرابطة بين الاقتصاديين المالي والعيني؛ بحيث لا يجنح الاقتصاد المالي بعيداً في تيه الوهم والشكليات دون تحقيق تنمية حقيقية في الاقتصاد العيني، وهو ما خالفه النظام المالي العالمي بدرجة مبالغ فيها؛ وهو ما أدى إلى بروز إشكالية أخرى مستحدثة ظهرت على سطح العلاقة بين الاقتصاديين تتمثل في ضعف دور الاقتصاد العيني في تحقيق الأرباح لصالح وهم جديد هو الذي يحقق ليس فقط أرباحاً وإنما جبالاً من الأرباح.

ثالثاً: عدم توزيع القطاع المالي للمخاطر:

لقد تركز الإقراض على قطاع أو قطاعات قليلة وأثر ذلك على زيادة المخاطر. فالدرس الأول لتقليل المخاطر هو ضرورة توزيعها، أما تركيزها يزيد من احتمالات الأزمة. وقد تولدت الأزمة الأخيرة نتيجة لما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية. فالعقارات في أمريكا كانت أكبر مصدر للإقراض والاقتراض. فالخلم الأمريكي لكل مواطن هو أن يملك بيته، ولذلك يشتري عقاره بالدين من البنك

(٤) الاقتصاد والأعمال، ع ٣٤٧، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٤٥.

(١) د/ سعيد جايد العامري، " الأزمة المالية العالمية"، جريدة الجمهورية (ملحق السوق)، ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٨.

(٢) د/ حازم البلاوي، " عن الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم"، مرجع سابق.

(٣) د/ عبد الحى زلوم، الندوة الشهرية لمركز الجزيرة للدراسات في الدوحة الـ ٢٥ تحت عنوان " الأبعاد السياسية والإستراتيجية للأزمة المالية"، الاقتصادية الإلكترونية، ع ٥٥٠٠، ١ / ١١ / ٢٠٠٨.

(٤) عبد الحلیم فضل الله، " الجذور الاجتماعية لأزمة الأسواق المالية"، عالم التجارة، ع ١٢، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٣٦.

(٥) د/ رضا المنسي، " الاقتصاد المالي - الاقتصاد العيني .. إشكالية العلاقة"، مرجع سابق، ص ١٧.

مقابل رهن هذا العقار. وبدأت الأزمة فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة **subprime**، فيشتري المواطن بينه بالدين مقابل رهن هذا العقار، ثم ترتفع قيمة العقار في السوق، فيحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد مقابل ارتفاع قيمة العقار، وذلك عن طريق رهن جديد من الدرجة الثانية. وهنا جاءت التسمية بألها الرهون الأقل جودة؛ لأنها رهونات من الدرجة الثانية، وبالتالي تعرضها للمخاطر بدرجة أكبر إذا انخفضت قيمة العقارات.

ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة، بل استخدمت " المشتقات المالية " - السابق ذكرها - لتوليد مصادر جديدة للتمويل وبالتالي للتوسع في الإقراض. ويحدث ذلك عندما يتجمع لدى البنوك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية فإنها تلجأ إلى استخدام هذه " المحفظة من الرهونات العقارية " لإصدار أوراق مالية جديدة تقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة. وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى. وتستمر العملية في موجه بعد موجه، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى. وقد أدى تركز الإقراض في قطاع واحد (العقارات) إلى زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجه تلو الموجه^(١).

هذا العيب الهيكلي والآلية في طريقة عمل المؤسسات المالية قد أضعفت من ضخ السيولة في قطاعات الاقتصاد العيني المتنوعة؛ وهو ما وسع من هوة الانقسام بين الاقتصاديين المالي والعيني.

رابعاً- نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة:

على الرغم من أن البنوك المركزية تقوم بالرقابة الدقيقة على أعمال البنوك التجارية فإن هذه الرقابة ضعفت أو انعدمت بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة كالمشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية.

وقد هدد ذلك أحد أهم أركان الاقتصاد المالي، وهو " الثقة ". فرغم أن الإشكاليات السابقة المشار إليها كافية لإحداث أزمة عميقة في الأسواق المالية، فإن الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد. فالعملاء لا يفقدون ثقتهم في المؤسسات المالية نتيجة أخطاء في طريقة العمل بقدر ما يفقدون هذه الثقة إذا علموا أنه لا يوجد من يراقب أو يضمن حقوقهم من بنوك مركزية أو حكومات تجاه نزوات المؤسسات المالية أو تعثرها. ومع فقدان الثقة يقل الشراء ويكثر البيع، وتنخفض أسعار الأصول المالية وندخل في دوامة من الانخفاضات المتتالية وبالتالي مزيد من الانهيار المالي. ويزداد الأمر تعقيداً نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول. فجميع المؤسسات المالية - وبلا استثناء - تتعامل مع بعضها البعض، وأية مشكلة تصيب إحداها تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي (العولمة). وهكذا تتكاتف اعتبارات الثقة، أو بالأحرى انعدام الثقة، مع اعتبارات العولمة في تضخيم أثر الانهيار المالي^(٢).

وهكذا مثل انعدام الثقة المحصلة النهائية لآليات عمل النظام المالي، وإذا انعدمت الثقة أثار النظام وهو ما حدث؛ وأدى هذا الانهيار إلى توقف القلب الذي يضخ السيولة في شرايين الاقتصاد العيني - الذي يمثل جسد الاقتصاد - فأحاله جسداً هامداً.

(١) د/ حازم البيلاوي، " عن الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم "، مرجع سابق.

(٢) منقول بتصرف من: المرجع سابق.

الفصل الثاني

تشخيص وسيناريوهات امتصاص الاقتصاد العيني

لأزمة الاقتصاد المالي الراهنة

يتمخض من الصفحات السابقة سؤال هام وهو: هل يمكن التجاوز عن الاقتصاد المالي بأدواته المتعددة ومؤسساته الكثيرة؟

الإجابة لا. فإذا شبهنا الاقتصاد المالي بالقلب والشرايين بالنسبة للإنسان فإن الاقتصاد العيني هو أعضاء جسم الإنسان. وإذا أثر حدوث مشاكل بالقلب سلباً على جميع أعضاء الجسم، فإن هذا لا يعني استئصال القلب، بل السعي إلى علاجه^(١). فالاقتصاد المعاصر لا يكتفي بالمصانع والأراضي الزراعية بل إن ما يحركها هو أصول مالية مثل الأسهم والسندات والنقود، وهناك الادخار والاستثمار والذي يتدفق من خلال أدوات مالية. الأصول المالية ضرورية لسلامة الاقتصاد المعاصر، ولا يمكن تجاهلها، وبشرط أن تخضع للضوابط، وبقدر حاجة الاقتصاد العيني ودون مبالغاة أو مخاطر غير محسوبة. المشكلة ليست في وجود القطاع المالي في ذاته، بل في انحرافه وتوسعه غير المنضبط في إصدار أدوات الدين بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني. فهو نوع من التوسع السرطاني، والعلاج لا يكون بالقضاء على هذا القطاع الهام وإنما إخضاعه لمزيد من الانضباط والمستولية^(٢).

ولا شك أن إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني سواء نتجت من متناقضات الاقتصاد العالمي أو من آليات عمل الاقتصاد المالي - التي تم تناولها في الفصل السابق - أثرت وتؤثر وستؤثر تأثيراً مباشراً على أداء الاقتصاد العيني. ويهدف هذا الفصل إلى رصد هذا التأثير على عينة البحث المتمثلة في مجموعة من الدول الغنية ومجموعة من الشركات المتعددة الجنسيات منذ بدء الأزمة حتى الآن، وكذلك استشراف المستقبل:

المبحث الأول:

درجة تأثير الأزمة على أهم جوانب الاقتصاد العيني إلى النقطة الزمنية التي كتب فيها البحث.

المبحث الثاني:

سيناريوهات تأثير الاقتصاد العيني بالأزمة مستقبلاً.

(١) د/ رضا المنسي، "الاقتصاد المالي - الاقتصاد العيني .. إشكالية العلاقة"، مرجع سابق، ص ١٧.

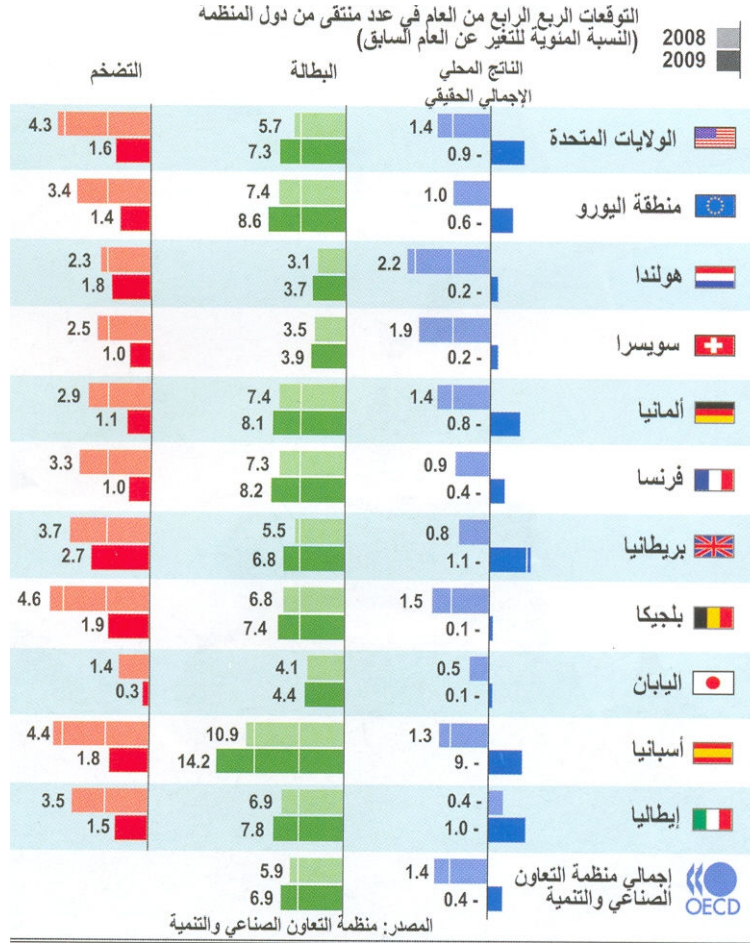
(٢) منقول بتصرف من: د/ حازم البيلاوي، "عن الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم"، مرجع سابق.

المبحث الأول

درجة تأثير الأزمة على أهم جوانب الاقتصاد العيني إلى النقطة الزمنية التي كتب فيها البحث

جدول رقم (١)

الأوضاع الاقتصادية في الدول الغنية لعام ٢٠٠٨
والتوقعات بخصوص عام ٢٠٠٩



المصدر: تقرير OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) لعام ٢٠٠٨، عالم التجارة، ع ١٢، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٣٩.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح من الجدول رقم (١) أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وهي المنظمة التي تجمع الدول الغنية) سجلت بحسب تقرير المنظمة لعام ٢٠٠٨ نمواً في إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١,٤% في عام ٢٠٠٨. ودخلت ألمانيا مرحلة الركود لأول مرة منذ خمس سنوات في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨^(١). وأعلن يوم ٢٣ / ١ / ٢٠٠٩ رسمياً دخول بريطانيا حالة الركود الاقتصادي التي تعد الأولى لها منذ عام ١٩٩١، بعدما سجل الاقتصاد البريطاني انكماشاً حاداً نهاية عام ٢٠٠٨. وأشارت تقارير صادرة عن دائرة الإحصاء الوطني في بريطانيا أن الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا انخفض بنسبة ١,٥% خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، بعدما كان انخفض بنسبة ٠,٦% في الربع الذي سبق. وأشارت ذات التقارير إلى أن انخفاض النمو خلال الربعين الأخيرين من عام ٢٠٠٨ يعد أكبر

(١) عالم التجارة، ع ١٢، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٥٣.

انخفاض يسجل في ستة أشهر متتالية منذ عام ١٩٨٠. وأشارت التقارير نفسها أن قطاع الصناعة كان المساهم الأكبر في انكماش الاقتصاد بنسبة ١,٦% في الربع الثالث قبل أن يسجل انخفاضاً بنسبة ٤,٦% في الربع الرابع^(١). وكما هو معلوم أنه إذا حقق اقتصاد أي دولة نمواً عكسياً - أي باتجاه التراجع - خلال فصلين ماليين متتاليين فإن هذا الاقتصاد يكون قد دخل مرحلة الركود وهو ما شهده الاقتصاد البريطاني.

وذكرت إحصائية رسمية بريطانية أخرى أن الاقتصاد البريطاني تقلص خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر من عام ٢٠٠٨ بانخفاض يعد هو الأكبر من نوعه منذ ١٨ عاماً. وأظهرت الأرقام أن إنتاج المملكة المتحدة لم يتغير خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ وهو ما أنهى بذلك ٦٣ ربيعاً من النمو امتدت منذ عام ١٩٩٢. وأشارت الإحصائية إلى أن الإنتاج المحلي الإجمالي للأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٧ والربع الأول من عام ٢٠٠٨ قد سرع من وتيرة تدهور اقتصاد المملكة المتحدة^(٢).

ورغم إقرار خطة التحفيز الاقتصادي التي طرحها الرئيس باراك أوباما بقيمة ٧٨٧ مليار دولار بهدف احتواء الركود الذي يواجهه حالياً الاقتصاد الأمريكي، إلا أن تقريراً رسمياً توقع استمرار مؤشرات الانكماش الاقتصادي خلال العام الحالي يصاحبه ارتفاع سريع في معدلات البطالة بصورة كبيرة. وتوقع التقرير أداء سلبياً للاقتصاد الأمريكي قد يتراوح بين الانكماش بنسبة ١,٣% أو النمو بنسبة ٠,٥% خلال العام الحالي ٢٠٠٩^(٣).

وتعرض الاقتصاد الياباني لأكبر انكماش وذلك منذ فترة أزمة أسواق النفط في عام ١٩٧٤ ليسجل خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ تراجعاً بمعدل سنوي بلغ ١٢,٧%. ويعكس الانكماش الملحوظ أجواء الركود الراهنة في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والتي أدت إلى حدوث انخفاضات قياسية لحجم السيارات اليابانية. وبذلك يكون الناتج المحلي الإجمالي قد شهد بذلك ثالث تراجع ربع سنوي له على التوالي. وتشير البيانات الحكومية اليابانية إلى حدوث هبوط غير مسبوق لحركة الصادرات التي انخفضت خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ بحوالي ١٣,٩% مقارنة بالأرقام المسجلة في الربع الثاني من العام نفسه^(٤).

وأكد صندوق النقد الدولي في أوائل شهر فبراير ٢٠٠٩ أن اقتصادات الدول المتقدمة دخلت بالفعل مرحلة "الكساد" في الوقت الذي قد تتزايد فيه حدة الأزمة المالية إلا إذا ما تم إصلاح النظام المصرفي. وأشار الصندوق إلى أن خطط التحفيز الاقتصادي بمفردها لن تنجح في انتعاش الاقتصاد العالمي من الركود ما لم تصاحبها إجراءات لإعادة الثقة للنظام المصرفي^(٥).

وامتد وقع الأزمة ليطاول الاقتصادات الناشئة حديثة التصنيع كإندونيسيا والصين والدول الآسيوية، وكذلك الدول النامية جميعها. فالدول الصناعية هي السوق الأساسية لإنتاج الاقتصادات الناشئة والنامية، سواء الإنتاج الصناعي أو المواد الأولية، وستتأثر الدول النامية سلباً بشكل خاص بالانخفاض في أسعار السلع الأولية والوسيلة الذي سيتسارع كلما تراجعت نسبة النمو العالمي^(٦).

وكان صندوق النقد الدولي قد توقع في بدايات الأزمة عام ٢٠٠٨ بأن نمو الاقتصاد العالمي سيتباطأ إلى ٣,٩% في ٢٠٠٨ وإلى ٣% في ٢٠٠٩. وأثبتت التطورات بعد ذلك كم كانت هذه التوقعات متفائلة، وأظهرت المؤشرات التالية مدى وقع الأزمة، فمبيعات التجزئة انخفضت عالمياً بنسبة ١,٢% في شهر سبتمبر وحده من عام ٢٠٠٨ وتراجع معها الإنتاج الصناعي بنسبة ٢,٦%. ثم عاد صندوق النقد الدولي في ١٩ فبراير ٢٠٠٩ وتوقع بأن نسبة النمو في الاقتصاد العالمي قد تقترب من الصفر عام ٢٠٠٩^(٧).

(١) جريدة الجزيرة، ٢٤ / ١ / ٢٠٠٩، ع ١٣٢٦٧، ص ٥.

(٢)

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=203586&pg=1

(٣) الجزيرة نت، ١٩ / ٢ / ٢٠٠٩، صفحة الاقتصاد والأعمال.

<http://www.moheet.com/newsSave.aspx?nid=224385>

(٤)

<http://www.moheet.com/newsSave.aspx?nid=223018>

(٥)

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=220523&pg=1

(٦) الاقتصاد والأعمال، ع ٣٤٧، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٤٤.

(٧) الجزيرة نت، ١٩ / ٢ / ٢٠٠٩، صفحة الاقتصاد والأعمال.

وينطبق هذا التحليل بأرقام مختلفة علي جميع الدول الصناعية الأخرى التي دخلت جميع اقتصاداتها مرحلة الركود. والجدول رقم (١) المستقاة بياناته من تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام ٢٠٠٨ يوضح تراجع نسب النمو في جميع الدول الصناعية. ففي الولايات المتحدة شهد إجمالي الناتج المحلي نمواً في عام ٢٠٠٨ بنسبة ١,٤% ويُتوقع أن يشهد نمواً سلبياً في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٠,٩%. وفي اليابان سجل إجمالي الناتج المحلي نمواً في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٠,٥% ويُتوقع أن يشهد نمواً سلبياً في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٠,١%. وفي منطقة اليورو عموماً شهدت عام ٢٠٠٨ نمواً بنسبة ١% ويُتوقع أن تشهد نمواً سلبياً بنسبة ٠,٦% في عام ٢٠٠٩. أما بالنسبة إلى باقي دول المنظمة فسجلت أعلى معدلات التباطؤ الاقتصادي في أسبانيا وإيطاليا والمجر وإيرلندا وأيسلندا ولوكسمبورغ وبريطانيا وتركيا^(١).

وبمقارنة نصيب كل قطاع من قطاعات الاقتصاد في الانخفاض الذي حدث في النمو تشير الأرقام المبدئية إلى أن قطاع الصناعة كان المساهم الأكبر في هذا الانخفاض. ففي بريطانيا أشارت ذات التقارير السابق ذكرها الصادرة عن دائرة الإحصاء الوطني في بريطانيا إلى أن قطاع الصناعة كان المساهم الأكبر في انكماش الاقتصاد بنسبة ١,٦% في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ قبل أن يسجل انخفاضاً بنسبة ٤,٦% في الربع الأخير من العام نفسه.

وفي الصين هبط النمو في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٨ إلى ٨,٢% بعد أن كان ١١,٤% في شهر سبتمبر و ١٦% في يونيو من نفس العام، وهو يعد أقل معدل نمو منذ سبع سنوات متأثراً بتقلص الطلب الخارجي. وقد تم خفض التقديرات المتعلقة بالنمو المتوقع للاقتصاد الصيني لعام ٢٠٠٩ إلى ٩%. وأظهر تقرير لإدارة الجمارك انخفاض صادرات الصين في شهر نوفمبر ٢٠٠٨ إلى الأسواق الخارجية وهو ما يعد أول تراجع للصادرات الصينية منذ سبعة أعوام. وقد كشف تقرير للبنك الدولي عن إمكانية تراجع نمو الاقتصاد الصيني إلى حوالي ٧,٥% عام ٢٠٠٩، وهو ما سيعاد أدنى معدل يسجل منذ ١٨ عاماً^(٢).

وفي قارة آسيا يستعد صندوق النقد الدولي حدوث تعافي سريع حيث خفض تقديرات النمو في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا إلى النصف تقريباً لتكون في حدود الـ ٢,٧% العام الحالي ٢٠٠٩ مقارنة بالتوقعات السابقة التي كانت تفترض أن تحقق اقتصادات شرق آسيا نمواً في المتوسط يصل إلى ٤,٩%. وجاءت توقعات صندوق النقد سلبية بصورة كبيرة بالنسبة لاقتصاد كوريا الجنوبية، حيث أشار إلى إمكانية حدوث تراجع معدل النمو بـ ٤% العام الحالي ٢٠٠٩ مقارنة بتقديرات البنك المركزي الكوري التي رجحت معدل نمو اقتصادي بنحو ٢%. غير أن صندوق النقد الدولي أشار إلى أن اقتصاد المنطقة يمكنه التعافي ليحقق ضعف معدل النمو المتوقع للعام الحالي ٢٠٠٩ إذا ما شهد اقتصاد باقي مناطق العالم تحسناً واضحاً. وتوقع صندوق النقد الدولي إمكانية انتعاش النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية إلى ٤,٢% خلال عام ٢٠١٠.

وفي روسيا توقعت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية انكماش الناتج المحلي الإجمالي في روسيا خلال عام ٢٠٠٩ نحو ٢,٢%. وعزت هذا التراجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار الخامات في السوق العالمية، وتقلص النمو الصناعي في الشهور الأخيرة، إضافة إلى تراجع الاستثمارات في رأس المال الأساسي نحو ١٤%. وأشار نائب وزير التنمية الاقتصادية الروسي توقع تراجع الإنتاج الصناعي ٧,٤%، لكن خبراء روساً ومؤسسات تصنيف عالمية رجحوا أن يزيد التراجع على هذه النسبة، بعدما سجل الإنتاج الصناعي في شهر يناير ٢٠٠٩ الماضي انخفاضاً بلغ ١٦% وهو الأعلى منذ ١٥ عاماً. وتوقع خبراء آخرون أن تزداد تأثيرات الأزمة على القطاع الصناعي في الفترة المقبلة مع انخفاض الاستثمارات، وصعوبة الحصول على قروض، وتراجع أسعار النفط والمعادن في السوق العالمية^(٣).

ويتوقع أن تواجه دول الخليج عجزاً في موازنتها عام ٢٠٠٩ بين ٥٠ و ٧٥ مليار دولار، على خلفية التراجع الكبير في أسعار النفط^(٤). وفي السعودية فإنه رغم الخسائر الكبيرة التي مني بها الاقتصاد السعودي من جراء الأزمة إلا أن النتائج أشارت إلى تحقيق أرقام قياسية في السنة المالية ٢٠٠٨. فقد ارتفعت الإيرادات بنسبة ١٤٤% من ١٢٠ مليار دولار إلى ٢٩٣ مليار دولار. كما زادت النفقات بنحو ٢٥% من ١٠٩ مليارات دولار إلى ١٣٦ مليار دولار. وعليه تم تسجيل فائض قدره ١٥٧ مليار دولار. بالمقارنة، تم تسجيل فائض قدره ٤٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ فضلاً عن ٧١ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وقد وظفت الجهات الرسمية جانباً من الفائض المالي للتقليل من حجم المديونية العامة والتي هي محلية أصلاً. وعلى هذا الأساس تراجع مؤشر الدين العام من نحو ١٩% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ إلى أقل من ١٤% في عام ٢٠٠٨. وشكل الدين العام نحو ٨٧% من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٣^(٥).

(١) تقرير OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) لعام ٢٠٠٨، عالم التجارة ع ١٢، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٣٨ - ٣٩.

(٢) http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=204319&pg=1

(٣) http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=224458&pg=1

(٤) <http://www.moheet.com/newsSave.aspx?nid=224085>

(٥) د/ جاسم حسين، " تأملات في ميزانية السعودية لعام ٢٠٠٩"، الاقتصادية الإلكترونية، ع ٥٦٠٦، ١٤ / ٢ / ٢٠٠٩.

إلا أن هذا الفائض في الحساب الختامي لعام ٢٠٠٨ في السعودية لا يعكس بالضرورة ضعفاً في تأثر الاقتصاد السعودي بالأزمة العالمية بقدر ما يعكس استخدام السعودية للفوائض المالية الضخمة التي تحققت السنوات الماضية من جراء الطفرة النفطية في مواجهة الأزمة وفي تقليل حجم المديونية. ويستوي مع السعودية في ذلك الدول النفطية التي حققت فائضاً في عام ٢٠٠٨ ليس بالضرورة بسبب تحسناً في أداء اقتصادها العيني ولكن لاستخدامها للفوائض النفطية التي تحققت في الأعوام السابقة في مواجهة الأزمة.

ثانياً: نسبة البطالة:

ارتفعت نسبة البطالة في العالم بسرعة من ٥ إلى ٦ % في شهر سبتمبر ٢٠٠٨^(١). وكشفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن معدل البطالة في منطقة اليورو بلغ ٨ % في ديسمبر ٢٠٠٨ ليرتفع في شهر فبراير ٢٠٠٩ بنسبة ٠,١ % عما كان عليه في ديسمبر وبنسبة ٠,٨ % عن عام ٢٠٠٧. وفي الولايات المتحدة بلغ معدل البطالة في يناير ٢٠٠٩ نسبة ٧,٦ % مرتفعاً بواقع ٠,٤ % عما سجله في ديسمبر ٢٠٠٨ وبنسبة ٢,٦ % عن عام ٢٠٠٧. أما في اليابان فقد أشارت المنظمة إلى أن معدل البطالة فيها بلغ خلال ديسمبر ٢٠٠٨ نسبة ٤,٥ % مرتفعاً بنسبة ٠,٥ % عن نوفمبر ٢٠٠٨. وسجلت فرنسا معدل بطالة بنسبة ٨,١ % مرتفعاً بواقع ٠,١ % عن نوفمبر ٢٠٠٨ وبنسبة ٠,٤ % عن ديسمبر ٢٠٠٧. وفي بريطانيا بلغ معدل البطالة في أكتوبر ٢٠٠٨ نسبة ٦,١ % مرتفعاً بنسبة ٠,٢ % عن سبتمبر ٢٠٠٨ وبنسبة ١ % عن أكتوبر ٢٠٠٧^(٢). وارتفعت نسبة البطالة بدرجة أكبر في إسبانيا لتبلغ ١١,٩ % في سبتمبر عام ٢٠٠٨ من ١١,٥ % في سبتمبر ٢٠٠٧. وفي أيرلندا ارتفعت إلى ٦,٦ % من ٦,٢ % في ذات الفترتين^(٣).

ويوضح جدول رقم (٢) أن الارتفاع الذي حدث في البطالة من سبتمبر ٢٠٠٧ حتى سبتمبر ٢٠٠٨ كان ٠,٢ % في حين حدث ارتفاع حاد في ثلاثة شهور فقط في بداية الأزمة بلغ ٠,٥ % وهو ما يشير إلى مدى التأثير الكبير الذي أحدثته الأزمة في بدايتها على الاقتصاد العيني، ثم حدث ارتفاع من ديسمبر ٢٠٠٨ حتى الشهر الحالي فبراير ٢٠٠٩ بلغ ٠,١ %. والارتفاع الأخير وإن كان بمعدل أقل من الفترة التي سبقته المتمثلة من سبتمبر ٢٠٠٨ حتى ديسمبر ٢٠٠٨ إلا أن هذا لا يمثل بالضرورة مؤشراً على تحسن في الاقتصاد العيني في منطقة اليورو؛ لأن الشركات المختلفة سرحت النسبة الأكبر فيما يفيض عنها من عمال في الفترة المذكورة.

جدول رقم (٢)

نسبة البطالة في منطقة اليورو من سبتمبر ٢٠٠٧

حتى الآن

الفترة الزمنية	النسبة المتوية
سبتمبر ٢٠٠٧	٧,٣
سبتمبر ٢٠٠٨	٧,٥
ديسمبر ٢٠٠٨	٨
فبراير ٢٠٠٩	٨,١

المصدر: بيانات مستقاة من كل من:

الاقتصادية الإلكترونية، ع ٥٥٠٠، ١ / ١١ / ٢٠٠٨.

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=220704&pg=1

وقد سجلت أعداد الطلبات الجديدة المقدمة للحصول على إعانات بطالة في الولايات المتحدة أعلى مستوى لها منذ ٢٦ عاماً في ظل استمرار فقدان المزيد من الوظائف في سوق العمل بفعل الأداء السلبي المتواصل للاقتصاد الأمريكي. وقالت وزارة العمل الأمريكية في

(١) الاقتصاد والأعمال، ع ٣٤٧، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٤٤.

(٢)

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=220704&pg=1

(٣) الاقتصادية الإلكترونية، ع ٥٥٠٠، ١ / ١١ / ٢٠٠٨.

تقرير حديث لها أن عدد المتقدمين لأول مرة للحصول على إعانات البطالة ارتفع في الأسبوع الأخير من شهر يناير ٢٠٠٩ بواقع ٣٥ ألف شخص ليصل إلى ٦٢٦ ألفاً مما يشكل أعلى معدل لطلب إعانات البطالة منذ نهاية أكتوبر عام ١٩٨٢. وأضاف التقرير أن عدد العاطلين عن العمل الذين يتلقون إعانات البطالة بلغ ٤,٧٩ مليون شخص، وهو ما يشكل أعلى مستوى تم تسجيله على الإطلاق. وقد جاءت تلك الزيادة الأخيرة في طلبات إعانات البطالة بعد موجة من تقليص الوظائف في كبرى الشركات الأمريكية بسبب الأداء السيئ للاقتصاد الأمريكي فضلاً عن تراجع المبيعات والتي كان آخرها إعلان شركة مستحضرات التجميل (إستي لاودر) عن تقليص ٢٠٠٠ وظيفة بنسبة ٦% من القوة العاملة فيها مع توقعات أخرى بوصول عدد الوظائف الملعبة الشهر الحالي فبراير ٢٠٠٩ في مختلف قطاعات الاقتصاد إلى نصف مليون وظيفة^(١).

وأظهرت بيانات رسمية روسية صدرت يوم ١٩ فبراير ٢٠٠٩ أن نحو ثلاثمائة ألف مواطن فقدوا وظائفهم في يناير ٢٠٠٩ ليصل إجمالي عدد العاطلين عن العمل ٦,١ ملايين شخص، وأوضحت بيانات جهاز الإحصاءات الاتحادي أن معدل العاطلين عن العمل قفز إلى ٨,١% من إجمالي الأيدي العاملة، مقارنة مع ٧,٧% في ديسمبر ٢٠٠٨ عندما فقد نصف مليون روسي وظائفهم^(٢). وقد توقعت منظمة العمل الدولية أن يرتفع العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل في العالم من ١٩٥ مليون شخص في نهاية ٢٠٠٧ إلى ٢١٠ مليون شخص في ٢٠٠٩. وسيؤدي ذلك برأي المنظمة إلى تعاظم مشكلة الفقر في العالم، إذ سيرتفع عدد العمال الفقراء الذين يعيشون بدولارين أو أقل في اليوم بنحو ١٤٠ مليون عامل. والواضح أن الدول التي تعمل منذ سنوات لتخفيض أعداد العاطلين عن العمل لديها، ومنها بالطبع الكثير من الدول العربية، ستواجه مصاعب جمة في تحقيق أي تقدم علي هذا الصعيد في ظل الأجواء الاقتصادية العالمية المرتقبة^(٣).

وأكدت بيانات الحكومة الصينية أن أكثر من عشرين مليون شخص فقدوا عملهم بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. وقررت حكومة كوريا الجنوبية ضخ استثمارات بقيمة تريليون وون (ما يعادل ٧٥٠ مليون دولار) خلال عام ٢٠٠٩ الحالي من أجل المساعدة على إيجاد فرص عمل جديدة^(٤).

وأظهرت تقديرات البنك الدولي أن ضعف نمو الاقتصاد سيزيد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ٤٦ مليوناً المحدد عند ١,٢٥ دولار في اليوم عما كان متوقعاً قبل تفجر الأزمة عام ٢٠٠٧. كما أظهرت التقديرات أن ٥٣ مليوناً سيظلون يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. وقال البنك إن التوقعات الجديدة تبرز المخاطر التي قد تترتب على عدم الوفاء بهدف متفق عليه عالمياً لخفض عدد الفقراء بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ في إطار أهداف الألفية للتنمية المقررة من الأمم المتحدة^(٥).

وعلى نطاق الشركات فقد أعلنت شركة نيسان ثالث أكبر شركة مصنعة للسيارات في اليابان عزمها تقليص عدد موظفيها في جميع فروعها حول العالم بعد توقعات بتعرضها لخسارة مالية بحلول مارس ٢٠١٠. وقالت الشركة في بيان لها أنها ستبدأ بتسريح ٢٠ ألفاً من موظفيها أي بنسبة ٨,٥% من قوتها العاملة في جميع فروعها المنتشرة حول العالم بحلول مارس ٢٠١٠، موضحة أن عدد موظفيها سينخفض من ٢٣٥ ألف موظف إلى ٢١٥ ألفاً^(٦).

وقد سرحت المؤسسات المالية ذاتها الكثير من موظفيها، فبنك نورثرن روك البريطاني للتمويل العقاري أمته الحكومة واستغنت عن أكثر من ٢٠٠٠ موظف في إطار جهود الحكومة البريطانية لإخراج البنك من أزمته الطاحنة وخسائره الضخمة من جراء تلك الأزمة. وقرر مصرف كوميرس بنك ثاني أكبر البنوك الألمانية الاستغناء عن تسعة آلاف وظيفة في إطار صفقة شراء منافسه دريسدنر بنك^(٧).

ثالثاً: الاستهلاك:

لقد أدت الأزمة الحالية إلى لجم الاستهلاك بقوة، رغم انخفاض أسعار معظم السلع. فقد أدى تراجع أسعار العقارات إلى انخفاض مستوى الثروة للعائلات. فهناك تقديرات أخيرة بأن هذا التراجع في أسعار العقارات في الولايات المتحدة والذي بدأ بوضوح في عام ٢٠٠٧ قد أدى إلى خسائر بقيمة ٥ تريليون دولار في مجموع ثروات الأميركيين، وأن الانخفاض الحاد في سوق الأسهم - والذي لم تنته فصوله بعد علي ما يبدو - قد أدى إلى خسائر إضافية تقدر بنحو ٨ تريليون دولار. وعلي افتراض أن مجموع الانخفاض في الثروة الفردية الأمريكية قد يصل إلى ٢٠ مليار دولار قبل انتهاء الأزمة فذلك يعني أن الإنفاق الاستهلاكي سينخفض بما يقدر بنحو ٦٠٠ إلى ٨٠٠ مليار دولار^(٨).

(١)

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=219276&pg=1

(٢) الجزيرة نت، ١٩ / ٢ / ٢٠٠٩، صفحة الاقتصاد والأعمال.

(٣) الاقتصاد والأعمال، ع ٣٤٧، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٤٤.

(٤)

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=204103&pg=1

(٥) الجزيرة نت، ١٣ / ٢ / ٢٠٠٩، صفحة الاقتصاد والأعمال.

(٦)

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=220509&pg=1

(٧) د/ حازم البيلالي، " عن الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم "، مرجع سابق.

(٨) الاقتصاد والأعمال، ع ٣٤٧، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٤٤.

ويطبق هذا التحليل بأرقام مختلفة على الدول الصناعية الأخرى التي دخلت اقتصاداتها مرحلة الركود؛ وهو ما يعطي فكرة إجمالية عن حجم الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي وكذلك الإنفاق الاستثماري والذي سيكون له وقع شديد على الاقتصاد العيني وخاصة القطاعات الإنتاجية للدول النامية.

رابعاً: وضع بعض قطاعات الاقتصاد العيني في بعض الدول والشركات عينة البحث:

تراجع الإنتاج الصناعي عالمياً في شهر سبتمبر ٢٠٠٨ بنسبة ٢,٦%^(١). وتشير الأرقام الأولية أن صناعة السيارات كانت أكثر الصناعات تضرراً. فقد قررت شركة تويوتا الصانعة للسيارات وقف إنتاجها في مصانعها باليابان قبل الموعد المعتاد الذي تغلق فيه تويوتا مصانعها في رأس السنة لعام ٢٠٠٩ وذلك بسبب هبوط مبيعات السيارات في أنحاء العالم. وأوقفت الشركة جميع عملياتها الإنتاجية يومي الأربعاء والخميس في مصنعها بمحافظة فوكووكا غربي اليابان وبعض الخطوط في مصنعها بمحافظة ايتشي وسط اليابان. وخفضت الشركة في شهر نوفمبر ٢٠٠٨ إنتاجها المتوقع حتى شهر مارس ٢٠٠٩ بـ ٩٥٠ ألف سيارة إلا أنها تخطط للمزيد من الخفض بسبب تراجع الأعمال. كما قررت تويوتا وقف التوريدات الليلية بدءاً من شهر يناير ٢٠٠٩ في ١٦ من مصانعها الخمسة والسبعين في أنحاء العالم، إضافة إلى وقف إنتاجها في مصانعها اقليمية لعدة أيام. وأعدت الشركة النظر في جميع مشاريعها التي تهدف لتوسيع القدرة الإنتاجية أو بناء مواقع جديدة في بلدان مختلفة^(٢). وتوقعت الشركة أنها قد تتكبد خسائر صافية تبلغ حوالي ٣٥٠ مليار ين أي قرابة ٣,٨٤ مليار دولار وذلك خلال السنة المالية التي تنتهي في ٣١ مارس ٢٠٠٩ المقبل^(٣).

وتوقعت شركة نيسان أن يصل صافي خسائرها خلال السنة المالية ٢٠٠٩ إلى حوالي ٢٦٥ مليار ين ياباني أي ما يعادل ٢,٩١ مليار دولار. وتكبدت الشركة صافي خسائر بلغت ٨٣,٢ مليار ين ياباني أي نحو ٩١٤ مليون دولار في الربع الرابع لعام ٢٠٠٨^(٤). وبالنسبة لصناعة السيارات في ألمانيا، والتي تعد من أكثر الدول الأوروبية والعالمية تأثراً في هذه الصناعة؛ لما بها من مصانع لماركات معروفة مثل "مرسيدس" و"بي إم دابليو" و"جولف" و"أوبل"، فقد اعتزمت شركة "فولكس فاجن" تسريح نحو ٢٥ ألف عامل، في مسعى منها لترشيد النفقات الجارية ومواجهة انخفاض مبيعات السيارات. ومن جانبها أوقفت شركة "أوبل" الإنتاج في كل مصانعها الأوروبية تقريباً ابتداءً من ١٣ أكتوبر الماضي، وقد ذكرت الشركة أن ذلك جزءاً من خطة لخفض الإنتاج بمقدار ٤٠ ألف سيارة حتى نهاية عام ٢٠٠٨ بعد أن شهد هذا العام تراجعاً حاداً في المبيعات^(٥).

وأوردت دائرة الإحصاءات الروسية في بيانها تراجع صناعة السيارات في روسيا نحو ٨٠%، على رغم رفع الضرائب على السيارات المستوردة، وكذلك الصناعات التحويلية بنسبة ٢٥%^(٦). وقد كشف تقرير اقتصادي عن تراجع أرباح الشركات السعودية خلال الربع الأخير من العام الماضي ٢٠٠٨ متأثرة بتبعات الأزمة، بالإضافة إلى التراجع الحاد في أسعار النفط وتخليه عن حاجز الـ ٤٠ دولار. وانخفضت الأرباح الإجمالية للشركات السعودية عام ٢٠٠٨ بنسبة ٧,٥٧%، مقارنة بعام ٢٠٠٧، باستثناء خسائر شركة "المملكة القابضة" وشركات التأمين الحديثة الإدراج التي لم تبدأ نشاطها التشغيلي بعد، إذ بلغت خسائر "المملكة" ٢٩,٩ مليار ريال، مقارنة بأرباح صافية بلغت ١,٢١ مليار^(٧). وسجل الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ انخفاضاً في صافي أرباح سابك (الشركة السعودية للصناعات الأساسية) وصل إلى ٢% حيث بلغ ٧,٢٤ مليار ريال مقارنة بـ ٧,٣٩ ملياراً للربع نفسه من عام ٢٠٠٧^(٨).

(١) الاقتصاد والأعمال، ع ٣٤٧، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٤٤.

(٢)

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=204150&pg=1

(٣)

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=220509&pg=1

(٤) المرجع السابق.

(٥)

<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=41486&SecID=341>

(٦)

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=224458&pg=1

(٧)

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=220695&pg=1

(٨) الاقتصاد والأعمال، ع ٣٤٧، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٢٦.

وقد أوضح تقرير بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) حول أداء الشركات السعودية عام ٢٠٠٨ أن من بين قطاعات السوق السعودية ساهم كل من قطاعي المصارف والخدمات المالية والصناعات البتروكيماوية بنسبة ٦٥ ٪ من الربح الإجمالي للسوق في هذا العام، في مقابل مساهمتها بنسبة ٦٤ ٪ في عام ٢٠٠٧. وشهد قطاع شركات الاستثمار المتعدد أكبر نسبة تراجع في ربحيته، تبعه قطاع الزراعة والصناعات الغذائية، في حين شهد قطاع الاستثمار الصناعي أكبر نسبة نمو للربحية، تبعه قطاع التشييد والبناء ثم قطاع الفنادق والسياحة^(١).

وبخصوص السياحة فقد أعلنت منظمة السياحة العالمية أن نموها تباطأ إلى ٢ ٪ عام ٢٠٠٨ وسينعدم عام ٢٠٠٩^(٢). وعلى الرغم من أن حركة السياحة تعد أقل تضرراً من قطاعات الاقتصاد العيني الأخرى كقطاع العقارات أو السيارات إلا أنها تأثرت بشكل مباشر وسريع بالركود الحاصل في الاقتصاد العالمي، وهي في الوقت نفسه ستكون أسرع القطاعات تحسناً إذا حدث تحسن في الاقتصاد العالمي.

وبخصوص قطاع النفط فتشير حلقة الأسعار المتدهورة في قطاعي الطاقة والبتروكيماويات إلى أن الفوائض الحالية التي شهدتها الأعوام القليلة الماضية ستزول خلال عام ٢٠٠٩؛ وسيؤدي ذلك إلى تقييد قدرة حكومات دول الخليج على معالجة التباطؤ الاقتصادي، وفيما حصلت أسعار النفط على دعم بسيط بسبب الحرب على غزة، فقد استقرت بدايات عام ٢٠٠٩ وحتى الآن في حدود ٤٠ دولاراً للبرميل^(٣). وقد صرح وزير النفط السعودي في مؤتمر للطاقة في هيوستن بالولايات المتحدة أن عائدات مبيعات النفط غير كافية لموازنة ميزانية المملكة في عام ٢٠٠٩^(٤).

وكشفت العديد من الإحصاءات عن تأثير الأزمة المالية الراهنة على حركة الاستثمار والتوسعات الخاصة بالشركات بمختلف القطاعات الاقتصادية عالمياً. فقد حدث هبوط ملحوظ في إجمالي حجم صفقات الاستحواذ والاندماج بين الشركات خلال عام ٢٠٠٨ وذلك بنحو ٢٩ ٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧ الماضي ليبلغ ٣٢٨٠ مليار دولار. وقد حدث ذلك بسبب الصعوبات الشديدة التي تواجه عمليات التمويل في المرحلة الراهنة فضلاً عن موجة التقلبات الحادة التي شهدتها القيمة السوقية للعديد من الشركات العالمية خاصة في ضوء الأهميات التي اجتمحت على مدى الشهور الماضية أسواق المال العالمية. ووفقاً لتقديرات مؤسسة " ديالوجيك " العاملة في مجال توفير البيانات المالية أن عام ٢٠٠٨ شهد التراجع من قبل الشركات عن ١٣٠٩ صفقة اندماج قيمتها الإجمالية حوالي ٩١١ مليار دولار. وتعد أكبر صفقة استحواذ لم يتم تنفيذها عام ٢٠٠٨ تلك الصفقة المتمثلة في العرض المقدم من " بي اتش بي بيليتون " لشراء " ريوتينتسو " الإيطالية للتعدين بقيمة ١٤٧,٥ مليار دولار^(٥).

وبخصوص قطاع التجارة فقد انخفضت مبيعات التجزئة بنسبة ١,٢ ٪ في شهر سبتمبر ٢٠٠٨^(٦). وحققت قناة السويس في يناير ٢٠٠٩ أقل إيراد منذ عام ٢٠٠٣؛ بما يدل على انخفاض كبير في التجارة العالمية، التي شهدت تراجعاً كبيراً في ديسمبر ٢٠٠٨. وقد انخفض نمو التجارة العالمية عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٤ ٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧ الذي شهدت ارتفاعاً في حجم التبادل التجاري وصل إلى ٧,٦ ٪. وسجل ديسمبر ٢٠٠٨ انخفاضاً بنسبة ٧ ٪ عن الشهر الذي سبقه. وانخفض معدل التجارة العالمية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٢ ٪ عن الربع الثالث من العام نفسه. وتوقع صندوق النقد الدولي في شهر يناير ٢٠٠٩ انكماش معدل التجارة العالمية بنسبة ٢,٨ ٪ عام ٢٠٠٩ بسبب الركود العالمي^(٧).

خامساً: الأسعار:

تسببت الأزمة في تراجع كبير في أسعار المواد الأولية بسبب الركود، فقد بلغ سعر النحاس مثلاً في منتصف شهر أكتوبر ٢٠٠٨ أدنى مستوي له منذ نهاية عام ٢٠٠٥. ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في الأجل القصير، وفي الأجل المتوسط أو الطويل سيرتبط أي ارتفاع في الأثمان بمدى التنشيط الذي سيحدث في الاقتصاد العالمي بفعل خطط الإنقاذ المختلفة.

وقد اتجهت أسعار المواد الغذائية الأساسية إلى الانخفاض وبشكل سريع منذ شهر سبتمبر ٢٠٠٨ في تطور أبعد المخاوف السابقة من أزمة غذاء عالمية، وعزاه الخللون إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية. فانخفض سعر القمح بنسبة ٢٣ ٪ والذرة بنسبة ٢٨ ٪ والصويا بنسبة ٣٢ ٪ والسكر بنسبة ١٩ ٪^(٨).

(١)

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=219911&pg=1

(٢) عالم التجارة، ع ١٢، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٤٢.

(٣) الاقتصادية الإلكترونية، عدد ٥٦٠٥، ١٤ / ٢ / ٢٠٠٩.

(٤) صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ع ٥٦٠٣، ١١ / ٣ / ٢٠٠٩.

(٥)

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=204639&pg=1

(٦) الاقتصاد والأعمال، ع ٣٤٧، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٤٤.

(٧) الجزيرة نت، ١٨ / ٢ / ٢٠٠٩، صفحة الاقتصاد والأعمال.

(٨) الاقتصاد والأعمال، ع ٣٤٧، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٤٤ - ٤٥.

ويشير البعض إلى الوجه الإيجابي للركود الراهن من حيث إبعاد شبح أزمة الغذاء الذي خيم على العالم في المرحلة السابقة وكذلك تخفيض تكاليف الإنتاج والبناء التي تعتمد على أسعار المواد والسلع الأساسية^(١)، إلا أن هذا الوجه لن يحقق أية آثار إيجابية تذكر لأي من المنتجين أو المستهلكين. فالمنتجون لا يجدون السيولة التي يشترون بها السلع التي تمثل مدخلات الإنتاج، والمستهلكون أفراداً وعائلات ضعفت لديهم القوة الشرائية بدرجة حادة للخسائر الكبيرة في الأصول والثروات التي يمتلكونها.

وبالنظر إلى الجدول رقم (١) نجد أنه من المتوقع أن تستمر الأسعار في الانخفاض في الأجل القصير وإلى حد كبير في الأجل المتوسط. فيتضح من الجدول أن معدلات التضخم خلال عام ٢٠٠٩ أقل بنسبة كبيرة من خلال عام ٢٠٠٨ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد لا تصدق التوقعات ويحدث تحسن في الأسعار خلال الأجل القصير وهو ما يتوقف على طريقة معالجة الأزمة من حكومات العالم ومدى فعالية خطط الإنقاذ المختلفة.

وقد بلغت معدلات التضخم في منطقة اليورو ذروتها في عام ٢٠٠٨ في يوليو ٢٠٠٨ لتبلغ ٤% ثم انخفضت إلى ٣,٦% في سبتمبر عام ٢٠٠٨^(٢).

وبخصوص التطورات التي حدثت في أسعار النفط، فقد انخفضت خلال أسابيع شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٨ إلى أقل من نصف الحد الأعلى الذي كان قد بلغه في شهر يوليو من نفس العام، والذي قارب ١٥٠ دولار للبرميل، متأثراً بتوقعات انخفاض الطلب العالمي وارتفاع سعر الدولار. وكانت منظمة الطاقة العالمية قد سارعت في بداية الأزمة إلى توقع انخفاض حجم الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٧,٢ مليون برميل يومياً من معدل ٨٧,٦ مليون برميل يومياً تم توقعه في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وبدأت هذه التوقعات متحفظة في ضوء مؤشرات أفادت بأن استهلاك المنتجات النفطية عالمياً انخفض بنسبة ٨,٦% في شهر أكتوبر ٢٠٠٨ مقارنة مع الشهر نفسه من العام ٢٠٠٧.

وتأكد خطأ توقعات منظمة الطاقة العالمية بظهور مؤشرات حديثة أفادت بحدوث انخفاض حاد في أسعار النفط إلى مستوى الثلاثين دولار تقريباً للبرميل في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، وبداية عام ٢٠٠٩. "إلا أن السعر عاد للارتفاع تدريجياً في الأيام الماضية من عام ٢٠٠٩، حيث تمكنت أسعار النفط الخام في بورصة نيويورك للسلع من الارتفاع في الأيام الأولى من شهر فبراير ٢٠٠٩ عن مستوى الـ ٤٠ دولار، وذلك مع تجدد الآمال بشأن إمكانية نجاح خطة التحفيز الأمريكية الجديدة في إنعاش النمو الاقتصادي، ومن ثم تنشيط الطلب على مستوى أكبر سوق مستهلك للطاقة في العام. وقد ارتفع سعر الخام لعقود شهر مارس ٢٠٠٩ الآجلة في بورصة نيويورك للسلع بنحو ٥٠ سنتاً أو ١,٢% ليلعب ٤٠,٦٧ دولار. وكان سعر العقود الآجلة للخام الأمريكي قد تراوح ما بين ٣٨,٦ و ٤٢,٦ دولار خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير ٢٠٠٩ غير أن الخام تراجع بحوالي ٢,٤% وذلك بعد أن كشفت بيانات وزارة العمل الأمريكية عن وصول معدلات البطالة في الولايات المتحدة إلى أعلى مستويات لها منذ عام ١٩٩٢. وفي بورصة البترول الدولية بلندن ارتفع سعر خام برنت لعقود شهر مارس ٢٠٠٩ الآجلة بنحو ٤٧ سنتاً أو ١% ليلعب ٤٦,٦٨ دولار. ويأتي الانتعاش النسبي لسعر النفط وذلك في الوقت الذي أكدت فيه منظمة أوبك أن المنظمة قد التزمت بنحو ٨٠% من إجمالي عمليات خفض التي أقرتها والبالغ حجمها ٤,٢ مليون برميل يومياً حيث يوجد حالياً ٩٠٠ ألف برميل ينتظر تخفيضها"^(٣).

ولكن هل تعكس الارتفاعات الطفيفة في أسعار النفط خلال شهر فبراير ٢٠٠٩ وللعقود الآجلة لشهر مارس ٢٠٠٩ حركة في

مياه الاقتصاد العيني الراكدة؟

المؤشرات الاقتصادية الأخرى المتعلقة بمعدلات النمو والبطالة والأسعار لا تعكس ذلك وإنما تعكس تخوفات بتحول الركود الراهن إلى كساد. وفي تصورنا أن التحسن الطفيف الذي طرأ على أسعار النفط خلال الأيام الأخيرة لا يعكس بالضرورة نشاطاً في الاقتصاد العيني بقدر ما يحدث كردود فعل لتصريحات أو لخطط إنقاذ تم إقرارها ولم نلمس آثارها بعد، إضافة إلى عودة جزء كبير في هذا التحسن إلى خفض أوبك للعرض.

(١) المرجع السابق، ص ٤٥.

(٢) الاقتصادية الإلكترونية، ع ٥٥٠٠، ١/١١/٢٠٠٨.

(٣)

سادساً: توازي انخفاض أداء الاقتصاد العيني مع تطورات الأزمة المالية:

تشير البيانات والمؤشرات السابقة إلى وجود رابطة قوية بين التطورات التي تمر بها الأزمة المالية العالمية وبين التغيرات التي تطرأ على أداء الاقتصاد العيني، وهو ما يثبت فرضية البحث:

١- فقد بدأ الانخفاض الكبير في مؤشرات الاقتصاد العيني تحديداً في الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٧ قبل أن تسفر الأزمة عن نفسها في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، وهو الوقت الذي بدأت فيه تخرصات الأزمة المالية العالمية. ويشير هذا التوازي إلى أن إشكاليات العلاقة بين الاقتصادين المالي والعيني هي التي أدت إلى امتصاص الاقتصاد العيني لارتدادات الأزمة.

٢- ثم بلغ الانخفاض في مؤشرات الاقتصاد العيني ذروته في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، وكان معدل الانخفاض أكبر في الربع الرابع، وأكبر في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ عن النصف الأول، وأكبر في عام ٢٠٠٨ عن عام ٢٠٠٧، وهو ما يعكس ذروة الأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروتها في الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٨، وهو ما يؤكد فرضية البحث الرئيسة ليس فقط في التوازي بين إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والعيني وبين حالة الاقتصاد العيني، ولكن أيضاً التوازي الكمي بينهما بحيث تؤدي حدة هذه الإشكاليات إلى تفاقم الحالة السلبية للاقتصاد العيني والعكس صحيح.

٣- ويتأكد التوازي الكمي من خلال الأرقام الواردة بالبحث والتي تشير إلى ارتفاع بعض المؤشرات لبعض قطاعات الاقتصاد العيني ارتفاعاً طفيفاً في النصف الثاني من شهر يناير ٢٠٠٩. وتعود هذه الارتفاعات إلى الإعلان عن عدد من خطط الإنقاذ والسعي إلى ضبط المؤسسات المالية. ويرجح البحث - بربط المؤشرات التي ارتفعت بمؤشرات لا تزال منخفضة - أن هذا الارتفاع يأتي كردود فعل نفسية على تصريحات أو خطط الإنقاذ المعلنة، ولا يزال الأمر مبكراً بإعادته إلى حدوث حركة في مياه الاقتصاد العيني الراكدة. وفي كل الأحوال فإن هذه المرحلة تزيد فرضية البحث تأكيداً بالتوازي بين حدوث ارتفاعات طفيفة في بعض قطاعات الاقتصاد العيني وبين استفاقة العالم من صدمة الأزمة منذ شهر يناير ٢٠٠٩ وبمخنه عن حلول.

المبحث الثاني

سيناريوهات تأثير الاقتصاد العيني بالأزمة مستقبلاً

أولاً: مدى فعالية السياسات المتخذة غربياً في تقليل امتصاص الاقتصاد العيني للأزمة مستقبلاً:

لقد نحت خطط الإنقاذ المختلفة القناعة الأيديولوجية جانباً وانتهجت تدخلاً مباشراً من الدولة يجمع بين الإنعاش عبر الموازنة وخفض معدلات الفائدة وضح السيولة. وفي تصورنا أن نجاح هذه الخطط في التسريع بانتشال الاقتصاد العيني من وهدهته يتوقف على ما إذا كانت هذه الخطط تعالج العرض أم المرض.

لا تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انتعاش أي من اقتصاداتها قبل الربع الثاني من عام ٢٠١٠. وأكدت المنظمة في تقريرها الأخير للتوقعات الاقتصادية أن الأزمة أبعد من أن تنتهي قريباً وأن الاختلالات المالية ستستمر " حتى نهاية ٢٠٠٩"، كما أن تدهور السوق العقارية في العديد من الدول لم يبلغ أقصاه بعد وأن شروط الاقتراض تم تشديدها بشكل لافت. وستسجل دول هذه المنظمة بحسب التقرير المذكور نمواً سلبياً في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٠,٤ ٪ و انتعاشاً في ٢٠١٠ تبلغ فيه نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي ١,٥ ٪^(١).

وترى بعض الآراء أنه على الرغم من الركود الذي هيمن على الاقتصاد العالمي فإنه من الصعب حدوث كساد اقتصادي عالمي لفترة طويلة. وترى هذه الآراء أن الركود أو التباطؤ سيستمر لفترة معقولة تتبعها عودة للاستقرار؛ لأن الإمكانيات الحالية للحكومات وأصحاب رؤوس الأموال ضخمة قياساً بالماضي، ويتضح ذلك من ضخامة الأموال التي خصصت لخطط الإنقاذ. وتذهب هذه الآراء إلى أنه مع توافر السيولة لدى البنوك فإنها ستعاود نشاطها الإقراضي ولكنها ستكون أكثر حذراً وأقل إقبالية على المنتجات المعقدة وهو أحد الآثار الإيجابية للأزمة. كما سترى في الغالب استصدار قوانين جديدة تقوي الرقابة على المؤسسات المالية وتضبط عمل شركات التصنيف المالي، ولكن هذه ستكون معركة عقائدية طويلة^(٢).

وفي الواقع أن هذه الآراء لم تنتبه إلى أن الأموال الضخمة التي خصصت لخطط الإنقاذ هي عبارة عن لجوء الحكومات إلى سياسة الإنفاق بالعجز لمواجهة الأزمة. فهذه الأموال في معظمها عبارة عن ديون مستقبلية على الحكومات يتحملها الاقتصاد في الآجل. وقد أكد سامولسون في آخر مقالة كتبها قبل موته في بدايات عام ٢٠٠٩ " أن ما يحدث اليوم يثبت إلى أي حد كان فريدمان وأنصار مدرسة الحرية المطلقة مخنطين في فكرهم القائلة بأن نظام السوق قادر على تصحيح نفسه بنفسه دونما حاجة إلى تدخل من قبل الدولة. فالكل أصبح يدرك الآن أنه لا يمكن أن يكون هناك حل دون تدخل الحكومة عبر السياسة المالية، التي يمكن أن تؤدي دوراً أساسياً في توجيه اقتصاد السوق. ونصح سامولسون حكومة أوباما بتوجيه الإعفاءات الضريبية لصالح شرائح الدخل الدنيا، فهم الأكثر تضرراً من الأزمة، بدل توجيه الخفض الضريبي لصالح أكبر ٥٠٠ شركة وفق تصنيف " فورشيون ". ويؤكد سامولسون أن الأزمة الحالية دون أدنى شك هي أسوأ أزمة تواجهها الولايات المتحدة والعالم منذ الحرب العالمية الثانية. وهو يعتقد أن التعافي الاقتصادي والخروج من الأزمة الحالية سيستغرق وقتاً طويلاً حتى لو لجأت الحكومة إلى سياسة الإنفاق بالعجز. ويضيف أن التنبؤات التي نسمعها أو نقرأ حولها هذه الأيام عن أننا يمكن أن نرى بعض ملامح التعافي الاقتصادي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، هي في نظره تنبؤات غير مقنعة إلى حد كبير. فالاقتصاد الأمريكي في رأيه لن يرى تعافياً اقتصادياً قبل عام ٢٠١٢م، بل إن هناك احتمالاً لأن يتأخر ذلك حتى عام ٢٠١٤م^(٣).

(١) تقرير OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) لعام ٢٠٠٨، عالم التجارة ع ١٢، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٣٨ - ٣٩.

(٢) محمد أبا الخيل، " الأزمة وآثارها المرتقبة على المنطقة"، الاقتصاد والأعمال، ع ٣٤٧، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٤٢ - ٤٣.

(٣) د/ مقل صالح أحمد الذكر، " إلى متى سيبقى الركود؟"، الاقتصادية الإلكترونية، عدد ٥٦٠٥، ١٤ / ٢ / ٢٠٠٩.

وقد حاولت حكومات العالم بمخطط الإنقاذ منذ بدايات الأزمة وحتى الآن تقديم المساعدات إلى جميع المؤسسات المالية المتعثرة من أجل تحاشي الإفلاسات التي ستكون لها عواقب وخيمة على الاقتصاد العيني. وهناك ثلاثة منافذ تم اتخاذها للخروج من الأزمة وهي:

١. قيام البنوك المركزية بضخ سيولة جديدة إلى البنوك من أجل أن تتمكن من تقديم القروض.
٢. مبادرة البنوك المركزية إلى مساعدة وإغاثة بعض البنوك من أجل استعادة واسترجاع الأسهم المنخفضة لحسابها مثل الأسهم العقارية (الرهون العقارية).

٣. محاولة الحكومات إنقاذ بعض المؤسسات المالية لمواجهة انهيار النظام المصرفي بالكامل^(١).

وفي الواقع أن هذه الخطط اكتسفتها الكثير من التساؤلات والإشكاليات؛ وهو ما يشكك في سرعة تأثيرها على تنشيط الاقتصاد العيني. فالحكومة الأمريكية وغيرها من الحكومات كآفات المخطئ (وهو المؤسسات المالية) على خطأ، والإشكالية الأكبر من ذلك هي أن هذه المكافأة تمت من أموال دافعي الضرائب، " ثم فاجأت مؤسسات " وول ستريت " للجميع بمنحها مكافآت لمديريها والعاملين فيها بلغت قيمتها ١٨ مليار دولار رغم حصول هذه المؤسسات على إعانات حكومية من خلال خطط الإنقاذ، وقد دفع ذلك الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى فرض حدا أقصى قدره نصف مليون دولار سنويا لرواتب المديرين التنفيذيين العاملين في البنوك والمؤسسات المالية التي حصلت على دعم حكومي وذلك في مسعى لضمان توجيه هذا الدعم لغرض تدعيم الاقتصاد الأمريكي واستقرار النظام المالي وليس نحو تحقيق مكاسب خاصة لمسئولي هذه المؤسسات^(٢). ولا توجد ضمانات تمنع إتباع هذه المؤسسات طرقاً ملتوية لمضم الجزء الأكبر من كعكة الحكومة. يضاف إلى ذلك أن خطط الإنقاذ تركز في تقديم الدعم على الاقتصاد المالي - سبب الأزمة - مع نسيان قطاعات الاقتصاد العيني من هذا الدعم. ولا توجد ضمانات كافية تضمن ضخ المؤسسات المالية للأموال الضخمة التي حصلت عليها بشفاافية وكفاءة في شرايين الاقتصاد العيني وعدم تكرار أخطاء الماضي التي قامت أساساً على الجشع الذي لا يستطيع أحد الإدعاء بأنه أصبح بعيداً عن القائمين على المؤسسات المالية.

وكما أشار الجدول رقم (١) إلى توقع تحقيق جميع الدول الغنية نمواً سلبياً لعام ٢٠٠٩ وتسريح الشركات مزيداً من العمال في العام نفسه تأتي توقعات الأرباح والخسائر لشركات القطاع الخاص الإنتاجية لعام ٢٠٠٩ لتكتمل صورة غير ودية للاقتصاد العيني في عام ٢٠٠٩. فقد خفضت شركة تويوتا توقعاتها لصافي الأرباح بنسبة ٩٠,٩% من ٥٥٠ مليار إلى ٥٠ مليار ين خلال السنة المالية الحالية، ويتوقع أن يفقد قطاع السيارات في ألمانيا بحلول عام ٢٠١٥ م نحو ١١٥ ألف وظيفة من إجمالي عدد العاملين في قطاع السيارات في ألمانيا وذلك في ضوء هذه الأزمة^(٣).

ومن المتوقع أن يستمر تقلص السيولة والتشدد الحالي في الإقراض في تأثيره السلبى على المشروعات القائمة وعلى عمليات التوسع وقيام مشاريع جديدة؛ وهو ما سيجعل اقتصادات معظم الدول تدور في حلقة مفرغة من الركود والكساد دون الجزم بمقدرة خطط الإنقاذ في التعجيل بكسر هذه الحلقة.

وعلى أحسن الاحتمالات إذا افترضنا أن خطط الإنقاذ ستعالج المرض وليس العرض فإن تأثيراتها الإيجابية الملموسة على الاقتصاد العيني لن تظهر إلا في الأجل المتوسط؛ لأن المؤسسات المالية إذا تجاوزت الأزمة فإنها من المتوقع أن تنهض نهجاً متشدداً في الإقراض، وهو ما سيقبل من ضخ السيولة في شرايين الاقتصاد العيني مما يبطئ من عودته إلى عافيته.

إلا أننا نرى أن خطط الإنقاذ إذا عاجلت فستعالج العرض وليس المرض، وإذا أدت إلى تجاوز الاقتصاد العيني لأزمته في الأجل المتوسط، فإن بذور المرض ستظل كامنة في بنية الاقتصاد العالمي؛ وسيتعرض الاقتصاد على إثرها لأزمات مستقبلية دورية. ولن تتحقق

(١) د/ سعيد جايد العامري، " الأزمة المالية العالمية "، جريدة الجمهورية (ملحق السوق)، ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٨.

(٢)

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=219276&pg=1

(٣) المرجع السابق.

العافية الكاملة للاقتصاد العالمي إلا بتغيير الأيديولوجية التي تسيره واستبدالها بأيديولوجية أخرى تتمثل في نظرية الاقتصاد الإسلامي، وهو موضوع سيكون محل بحث آخر بمشيئة الله.

ثانياً: عدم وجود إستراتيجية عربية مستقلة لتقليل امتصاص الاقتصاد العيني للدول العربية للأزمة مستقبلاً:

في الوقت الذي أظهرت فيه البيانات الاقتصادية الرسمية تحقيق الدول الخليجية والآسيوية المنتجة للنفط فائضاً في موازين مدفوعاتها جاوز حاجز الـ ٤٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨ توقع خبير اقتصادي دولي أن هذا الفائض الضخم سيتحول إلى عجز يصل إلى حدود ٣٠ مليار دولار خلال العام الجاري ٢٠٠٩ إذا لم تنته الأزمة المالية العالمية وتعود الدول الصناعية إلى مستويات وارداتها النفطية تدريجاً.

ويؤكد المدير الإقليمي في صندوق النقد الدولي أن الصندوق كان قد توقع في أكتوبر ٢٠٠٨ الماضي تأثراً سلبياً بسيطاً للنمو في دول الخليج عام ٢٠٠٩، وقال في حينه أن النمو في دول الخليج سيتراجع من ٧,١% إلى ٦,٨%، لكنه عاد خلال فبراير ٢٠٠٩ وخفض توقعاته إلى ٣,٥%. وبنى صندوق النقد الدولي توقعاته على أساس أن متوسط سعر الخام الخليجي سيكون عند ٥٠ دولاراً للبرميل طيلة هذه السنة ولن يرتفع إلى ٦٠ دولاراً إلا في ٢٠١٠. وتوقع بيت التمويل الخليجي في يناير الماضي أن تتراجع عوائد النفط بنسبة ٦٠% وأن لا تزيد في أفضل الأحوال عن ٢٠٠ مليار دولار.

ويخشى اقتصاديون يتابعون انعكاسات أسعار النفط على تطوير مصادر جديدة للطاقة أن لا تستطيع الدول المنتجة تخصيص موارد كافية للتنقيب عن النفط وتطوير الآبار المتهاكلة وتحديثها، إذا بقيت أسعار الخام عند ٤٠ دولاراً في المتوسط؛ لأنها ستضطر إلى تخصيص المردود النفطي للمشاريع الداخلية ومواجهة مخصصات الخزنة الأساسية^(١).

وتعد ميزانية عام ٢٠٠٩ الأكبر في تاريخ السعودية. فبلغت المصروفات المقدرة للسنة المالية ٢٠٠٩ نحو ١٢٦ مليار دولار مقابل إيرادات قدرها ١٠٩ مليار دولار ما يعني توقع تسجيل عجز مقداره ١٧ مليار دولار. ويشكل العجز في حال حدوثه الأول من نوعه منذ عام ٢٠٠٢ ومرده تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية^(٢).

ويعد استخدام الدول العربية المصدر للنفط لأموالها أمراً يتسم بقدر كبير من الأهمية لأنه يحدد كيف تستبدل الدول العربية ريع ثروتها النفطية الناضبة، ويحدد فرص هذه الدول في النمو والازدهار المتواصل مستقبلاً. وقد بلغ مجموع احتياطات الدول العربية من النفط عام ٢٠٠٤ نحو ٦٦٧,٤ مليار برميل تشكل نحو ٥٩% من إجمالي الاحتياطات العالمية، وبلغ مجموع احتياطاتها من الغاز الطبيعي نحو ٥٣٣٥٣ مليار متر مكعب تمثل نحو ٢٩,٣% من إجمالي الاحتياطي العالمي^(٣).

وقد شكلت الطفرة النفطية التي سبقت الأزمة العالمية الراهنة فرصة كبيرة للاقتصاديات العربية لتوظيف الإيرادات الناجمة عنها من أجل إحداث طفرة موازية في قدرة وتنوع وحدانة الاقتصادات العربية، إلا أن الإرادة السياسية كانت غائبة لتحقيق ذلك داخل كل قطر عربي وبالتعاون بين الأقطار العربية المصدر للنفط والتي تملك الفوائض المالية، وبين الأقطار المؤهلة لاستيعاب الاستثمارات التي يمكن أن تندفق من الأقطار النفطية إلى الخارج.

وعدم استخدام الفوائض النفطية التي سبقت الأزمة في الاستثمار في الاقتصاد العيني وتنويعه أدى إلى جعل الزيادة التي حدثت في الثروات العامة والشخصية في الدول العربية المصدر للنفط تفاقم حالة الاقتصادات البالونية أو اقتصادات الفقاعة القابلة للانفجار؛ لأن هذه الأموال تم توظيفها في البورصة وفي شراء الأراضي والعقارات والمعادن النفيسة بدلاً من استثمارها في تمويل بناء مشروعات حقيقية ومنتجة في الاقتصاد العيني، حيث أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الأسهم والعقارات. وإزاء عدم توازي الاستثمارات العينية الجديدة المحدودة، مع الزيادة الهائلة في حجم الطلب على الأسهم، فإن تضخم أسعار هذه الأسهم ثم انهيارها كما حدث الآن أضاع على الحكومات والقطاع الخاص أموالاً هائلة كان يمكنهم الحفاظ عليها فيما لو وجهت للاستثمار في الاقتصاد العيني. كما أدى ركود قطاع العقارات الرهين أدى إلى إضاعة الثروات في عقارات لا تستخدم أو تستخدم بمعدلات متدنية للغاية.

وكتيجة طبيعية للارتفاع الكبير في إيرادات الصادرات النفطية العربية سابقاً فإن معدلات الادخار في البلدان المصدر للنفط ارتفعت إلى مستويات عالية لكن معدلات الاستثمار لم تتحرك بصورة موازية بل ظلت منخفضة. وهذه الفجوة بين معدل الادخار الذي ارتفع كثيراً ومعدل الاستثمار المتدني للغاية تعني أن هناك أموالاً هائلة تسببت في الفقاعة السابق ذكرها^(٤).

(١) <http://www.moheet.com/newsSave.aspx?nid=220616>

(٢) د/ جاسم حسين، " تأملات في ميزانية السعودية لعام ٢٠٠٩"، الاقتصادية الإلكترونية، ع ٥٦٠٦، ١٤/٢/٢٠٠٩.

(٣) منقول بتصرف من: أحمد السيد النجار، ماذا يفعل العرب بأموال الطفرة النفطية الراهنة؟

<http://acpps.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ANAL558.HTM>

(٤) منقول بتصرف من: أحمد السيد النجار، ماذا يفعل العرب بأموال الطفرة النفطية الراهنة؟

<http://acpps.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ANAL558.HTM>

هذا الكلام عن الماضي إنما يجيء للاستفادة منه في بناء الدول العربية إستراتيجية ذاتية ومستقلة للتقليل بقدر الإمكان من آثار الأزمة مستقبلاً على اقتصادياتها العينية دون انتظار لنتائج خطط الإنقاذ الغربية. فالدول العربية سابقاً لعدم استثمارها للفوائض النفطية في تنويع الاقتصاد العيني خسرت من ناحيتين:

١. تفويتها الفرصة في بناء اقتصاد قوي متنوع يضعف امتصاصه للأزمات الخارجية بدلاً من اقتصادات معظم الدول العربية المهشمة التي تعاني من خلل هيكلي يتمثل في اعتماد مواردها في الأساس على قطاع أو قطاعين.

٢. خسرت الدول البترولية الفوائض النفطية التي حققتها في السنوات الماضية في ربحي الأزمة الراهنة وفي معالجة آثارها؛ وهو ما أعطى انطباعاً خاطئاً صرح به الكثير من المسؤولين في دول الخليج من ضعف تأثير الاقتصادات الخليجية بالأزمة دون حساب أموال الفوائض النفطية الضخمة التي تم خسارتها في معالجة آثار الأزمة.

وهكذا يجب على الدول العربية حالياً أن تتبنى إستراتيجية تتمثل في خطة لتوظيف الإيرادات النفطية والمدخرات العامة والخاصة مستقبلاً في مشروعات صناعية وزراعية وخدمية ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير قدرة الاقتصاد العيني على النمو الذاتي المتواصل بغض النظر عن حركة أسعار النفط التي لا تزال حاكمة في تحديد اتجاه غالبية الاقتصادات العربية.

وكان لسوء توزيع الدخل واكتفاء الطبقة العليا بربح النفط وتسيدها حالة من الخمول والاعتماد على ربح المواطن دور كبير في اتجاه الفوائض النفطية في الاتجاه غير الصحيح. وهو ما يفرض ضرورة تبني هذه الإستراتيجية تغييراً اقتصادياً - اجتماعياً - سياسياً حقيقياً نحو المزيد من العدالة في توزيع الدخل ونحو إعلاء شأن قيمة العمل كأساس لتحقيق الثروة بالتضافر مع العلم، ونحو تطوير ثقافة الادخار والاستثمار في الاقتصاد العيني الصناعي والزراعي؛ لأن استمرار تركيز الاقتصادات العربية على الاقتصاد الرمزي سيولد على السدوام أزمات اقتصادية وبيقي الاقتصاد ضعيفاً ومنكشفاً وتابعا في حركته لأسعار النفط وعرضة للأزمات والتذبذب المستمر.

ويجب أن تنتبه هذه الإستراتيجية إلى الفضاء الاقتصادي العربي الرحب، وهو ما سيفتح أمام رءوس الأموال العربية الناتجة عن الفوائض النفطية المستقبلية فرصاً هائلة للتوظيف الآمن في البلدان العربية، بعيداً عن التعصب العنصري المضاد للعرب والمسلمين الذي تتزايد خطورته في الغرب عموماً وبالذات في البلدان المستقبلية تقليدياً للأموال العربية وعلي رأسها الولايات المتحدة. وسيعد ذلك بفرض نمو هائلة لجميع الأطراف وامتصاص البطالة الموجودة في البلاد العربية.

وما من شك في أن الإستراتيجية المقترحة للدول العربية ستدور بالاقتصاد العيني العربي في حلقة مفرغة إذا لم تأخذ بعري مبادئ وآليات الاقتصاد الإسلامي، وخاصة تجربة البنوك اللاربوية التي تمثل تجسيداً مؤسسياً جيداً للربط بين الاقتصادين المالي والعيني.

الخلاصة والتوصيات

خلص البحث إلى التأثير الكبير للأزمة على جوانب الاقتصاد العيني المختلفة في مجموعة من الدول الغنية وفي بعض الشركات المتعددة (المتعدية الجنسيات) التي مثلت عينة البحث؛ وهو ما يعطي انطباعاً عاماً عن باقي دول العالم وباقي الشركات بتأثرها بدرجة أكبر. ويتأكد هذا الانطباع من المؤشرات الإجمالية عن الاقتصاد العالمي الواردة بالبحث والتي أكدت دخوله في مرحلة الركود. واكتشف البحث من ذلك وجود توازي كمي بين إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني وبين حالة الاقتصاد العيني؛ بحيث أدت حدة هذه الإشكاليات إلى تفاقم الحالة السلبية للاقتصاد العيني والعكس صحيح، وهو ما أثبت فرضية البحث الرئيسية التي تم افتراضها في مقدمة البحث.

ويتوقع البحث ألا يحدث تعافي للاقتصاد العيني في الأجل القصير، وتجمع البيانات الواردة فيه على توقع انخفاض مؤشرات عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٨. وبخصوص حالة الاقتصاد العيني في الأجل المتوسط، فتختلف التوقعات بخصوص زمن تعافيه من ارتدادات الأزمة، وتدور التوقعات بين النصف الثاني من عام ٢٠١٠ وبين عام ٢٠١٤.

وقد كشفت البيانات والأرقام الوارد بالبحث عن عدة حقائق تتمثل في الحقائق الآتية:

١- تحقق جميع مظاهر الركود في الدول التي مثلت عينة البحث وفي الاقتصاد العالمي، فقد حدث انخفاض متتالي في النمو لأكثر من فصلين، وارتفاعات متتالية في معدلات البطالة، وانخفاضات متتالية في الأسعار.

٢- اختلاف قطاعات الاقتصاد العيني في درجة تأثرها السلبي بتداعيات الأزمة، وكان قطاع السيارات من أشدها تأثراً وقطاع السياحة من أقلها تأثراً. وأشارت الأرقام إلى أن قطاع الصناعة عموماً كان المساهم الأكبر في الانكماش المتتالي في معظم الاقتصادات التي مثلت عينة البحث.

٣- اختلاف التقديرات بخصوص مدى فعالية خطط الإنقاذ التي اتخذتها بعض الدول، فبعضها يشير إلى توقع حدوث تحسن في الاقتصاد العيني والبعض الآخر يشير إلى تخوفات من تحول الركود الراهن إلى كساد مطبق. ويخلص البحث إلى أن المؤشرات التي تشير إلى التخوفات أكثر زحماً من المؤشرات التي تبعث على التفاؤل؛ لسبب هام هو علاج خطط الإنقاذ للعرض دون المرض.

٤- تحقيق بعض الدول التي مثلت عينة البحث فائضاً عام ٢٠٠٨ وهو ما أعطى انطباعاً عن ضعف تأثير اقتصادها العيني بالأزمة. وأثبت البحث أن هذا الفائض يعود بصفة رئيسة إلى فوائض ضخمة حققتها هذه الاقتصادات أثناء الطفرة النفطية في الأعوام السابقة، وهو ما أكدته المؤشرات التي قارنت بين بعض قطاعات الاقتصاد العيني في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ والنصف الأول من العام نفسه.

وقد لاحظ البحث أن إشكاليات العلاقة التي استحدثت على سطح العلاقة بين الاقتصادين المالي والعيني والتي تسببت في امتصاص الثاني لأزمة الأول، كل إشكالية منها تخالف مبدأً من مبادئ الاقتصاد الإسلامي. ولا حظ البحث كذلك عدم وجود إستراتيجية واضحة ومستقلة للدول العربية تتغلب بما على تداعيات الأزمة على اقتصادياتها العينية مستقبلاً، وأن الاقتصادات العربية حالياً ما هي إلا صدى لما يحدث لاقتصادات الدول الغربية. ولذلك يحذر البحث ويوصي بأنه لن تتحقق المناعة الكافية للاقتصادات العربية تجاه امتصاصها للأزمات العالمية إلا بتبني إستراتيجية مستقلة أشار البحث إلى ملامحها الرئيسية.

د/ رضا المنسي

حريملاء - الرياض - المملكة العربية السعودية

٢٦ صفر ١٤٣٠هـ - ٢١ فبراير ٢٠٠٩م

مراجع البحث

أولاً: المراجع:

* أحمد السيد النجار،

" ماذا يفعل العرب بأموال الطفرة النفطية الراهنة ؟ "

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ANAL558.HTM>

* تقرير OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) لعام ٢٠٠٨،

عالم التجارة ع ١٢، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٣٨ - ٣٩.

* د/ جاسم حسين،

" تأملات في ميزانية السعودية لعام ٢٠٠٩ "، الاقتصادية الإلكترونية، ع ٥٦٠٦، ١٤ / ٢ / ٢٠٠٩.

* د/ حازم البيلاوي،

" عن الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم "، جريدة المصري اليوم، ٤ / ١٠ / ٢٠٠٨.

* د/ رضا المنسي،

" الاقتصاد المالي - الاقتصاد العيني .. إشكالية العلاقة "، صحيفة جامعة الملك سعود الأسبوعية (رسالة الجامعة)، ع ٩٦٦،

١٠ يناير ٢٠٠٩.

* د/ رضا المنسي،

" مصر الليبرالية الجديدة "، صحيفة جامعة الملك سعود الأسبوعية (رسالة الجامعة)، ع ٩٥٨، ١ نوفمبر ٢٠٠٨.

* د/ سعيد جايد العامري،

" الأزمة المالية العالمية "، جريدة الجمهورية (ملحق السوق)، ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٨.

* عبد الحلیم فضل الله،

" الجذور الاجتماعية لأزمة الأسواق المالية "، عالم التجارة، ع ١٢، ديسمبر ٢٠٠٨.

* د/ عبد الحي زلوم،

الندوة الشهرية لمركز الجزيرة للدراسات في الدوحة الـ ٢٥ تحت عنوان " الأبعاد السياسية والإستراتيجية للأزمة المالية "،

الاقتصادية الإلكترونية، ع ٥٥٠٠، ١ / ١١ / ٢٠٠٨.

* محمد أبا الخليل،

" الأزمة وآثارها المرتقبة على المنطقة "، الاقتصاد والأعمال، ع ٣٤٧، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٤٢ - ٤٣.

* د/ مقبل صالح أحمد الذكير،

" إلى متى سيبقى الركود ؟ "، الاقتصادية الإلكترونية، عدد ٥٦٠٥، ١٤ / ٢ / ٢٠٠٩.

ثانياً: الدوريات:

* الاقتصاد والأعمال،

ع ١٢، ديسمبر ٢٠٠٨ - ع ٣٤٧، نوفمبر ٢٠٠٨.

* الاقتصادية الإلكترونية،

ع ٥٥٠٠، ١ / ١١ / ٢٠٠٨ - ع ٥٦٠٣، ١١ / ٣ / ٢٠٠٩ - عدد ٥٦٠٥، ١٤ / ٢ / ٢٠٠٩.

* جريدة الجزيرة،

ع ١٣٢٦٧، ٢٤ / ١ / ٢٠٠٩.

ثالثاً: الروابط الإلكترونية:

* مجموعة من الروابط الإلكترونية واردة بحواشي البحث.